جامعة د. مولاي الطاهر_سعيدة
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغاربية
دراسة حالة (الجزائر -تونس)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
مريم سالمي

إشراف الأستاذ:
- عتيق الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم

الدكتور: زبيري رمضان..... رئيسا
الدكتور: عتيق الشيخ..... مشرفا ومقررا
الدكتور: موكيل عبد السلام..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1435/1436هـ-2015/2016م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين
نشكر الله على نعمه التي لا تقدر ولا تحصر ومنها توفيقه تعالى
على إتمام هذا العمل
أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير..
إلى الأستاذ المؤطر عتيق الشيخ..
الذي يشرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة
فجزاه الله خير الجزاء ويوفقه.
كما يسرنا أن نوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام على
إرشادهم وآرائهم ونخص بالذكر الأستاذ الشايب محمد
كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الذي أمد لي يد العون في كتابة هذا العمل
المتواضع داودي فوزي
وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأول والأخير.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

إلى من أثارا في الطموح إلى المعرفة..

ودفعا بي إلى دروب العلم والتحصيل..

نازعين عني التردد.. باعثين في الأمل.. مساندين لي في أول كل درب

إلى نبعي الحنان و المحبة.. ونبراسي الجد والكفاح..

إلى شريكي في كل نجاح.. وبوصلتي في كل خطوة

إلى والدي حفظهما الله تعالى.. ومتعهما بوافر الصحة والسعادة

ووفقني إلى رضاهما.. ورفع رأسيهما عاليا بمزيد من النجاحات..

إن شاء الله

إلى أعز الناس إخوتي وأخواتي: الزهرة، رشيدة، عامرة، عائشة، شافية، فاطمة، أم الخير، أحلام، طيفور، محمد، فتحي

إلى رفقاء الدرب زملائي وزميلاتي

إلى من ذكره قلبي وأغفله قلمي

إلى توأم روحي عامرة

إلى كتاكيت العائلة: شيماء، ملاك، هواري

أهدي ثمرة جهدي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

باعتبار العلاقات الدولية هي تلك العلاقات ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات أو آثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة، وقد تأخذ هذه العلاقات أشكال النزاع والتعامل أو التكامل، ويعتبر هذا الأخير كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تمحور حول بناء التكامل والاندماج والتقليل من الصراعات خاصة بين دول المغرب العربي.

وفي خضم هذه الصراعات لابد لنا أن نراعي أن للسياسة الخارجية دور كبير، حيث أن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة ومؤثرة على معظم خيارات صانع القرار، وقد تجتمع عوامل عديدة لتشكل وحدة صنع السياسة الخارجية وتحد الفاعل الأساسي سواء كان شخصيا أو مؤسسة الذي لديه سلطة القرار واتخاذ وصياغة السياسة الخارجية والتي تعمل على تسطير مجموعة من الأهداف وتبلورها في شكل أدوار تؤديها أجهزة السياسة الخارجية.

كما أن منطقة المغرب العربي توجد بهما إمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى أساسا في القطاع الطاقوي الذي تصدره الجزائر وليبيا تصدر النفط فضلا عن الغاز الطبيعي الجزائري الموجه إلى أوروبا من المغرب العربي والقطاع المعدني المتنوع، من فوسفات ونحاس وغيرها من الموارد الطبيعية وهذان القطاعات أساسيان يؤهلان دور المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة والعالم الخارجي.

وقد ترتب على اعتماد الاقتصاد المغاربي على بيع المواد الأولية ونصف المصنعة في الأسواق الخارجية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسب ظروف العالم السياسية والاقتصادية، وهذا الوضع يؤدي غالبا إلى عجز في الميزان التجاري بالنسبة لبلدان المغاربية، ذلك أنه توفر المواد الخام والأراضي بينما يقل رأس المال وبدرجات متقاربة، وهذا يؤدي إلى عدم توازن نمو الاقتصاد، وهكذا فإن المصلحة الاقتصادية لدول المغاربية تطلب المزيد من التقارب وجهات النظر.

التعريف بالموضوع:

إن هذا الموضوع يأتي ليحاول تسليط الضوء على أحد أكثر أبعاد السياسة الخارجية المغاربية مشارا لجدل والنقاش والحوار يتعلق بالبعد الاقتصادي لدول المغاربية، كما أن عزم دول المغرب العربي على إنشاء تكامل فعال يضمن ويحق طموحات شعوب المغرب العربي من أقصى الحدود الليبية الشرقية إلى غاية المحيط، ضرورة لاشك فيها، وإنه من المعلوم أن هناك محاولة لانجاز اتحاد مغاربي قامت به حكومة الدول المغاربية أواخر الثمانينيات ليكون كمنصة انطلاق نحو تكامل أما فيها يخص حالة اقتصاد الجزائر من حيث الطاقة والموارد النفطية، فدراسة حالة وواقع اقتصاد الطاقة في الجزائر كبعد اقتصادي فيه مؤشرات وأرقام إنتاج واستهلاك الطاقات التقليدية المتجددة ومن ثم بعد آخر في تونس والذي هو السياحة والمقومات المتوفرة في تونس، حقيقي يكون أساسه الشعوب والغاية منه تحقيق تطلعات هذه الشعوب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أهمية الموضوع:

أصبح موضوع دراسة وتحليل البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغاربية من أصعب الدراسات من ناحية ضبط وحصره في جانب واحد أي بعده الاقتصادي، وذلك نظرا لتعدد الفاعلين الدوليين وتشابك الأطراف فيها.

وتبرز أهمية الموضوع من خلال السعي لدراسة الجانب الاقتصادي للسياسة الخارجية لدول المغرب العربي، والتي مرت من خلال مراحلها التطورية بمحطات أثرت ولازالت تؤثر في مشكلة التكامل والاندماج.

وفي نفس السياق، تهدف الدول من خلال التكامل إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق، كما يؤدي التكامل إلى ارتفاع نسبة التجارة البنية بين الدول المتكاملة، وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة الدول للخارجية عن المنطقة التكاملية وهذا ما يؤدي إلى الارتباط أكثر بين الدول المتكاملة من خلال تشابك اقتصادياتها، ومن هذا فإن عملية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي تعتبر الوسيلة للوحدة السياسية، وذلك عن طريق الاتفاق على المسائل الاقتصادية الأكثر يسرا وسهولة، عن طريق توفير المعلومات التجارية والمالية الخاصة بالاستثمار في دول الاتحاد المغاربي، وذلك لأن المردودية في هذا المجال ستكون عينية ومباشرة في الأجلين القصير والمتوسط.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من أن اتفاقية ميلاد الاتحاد المغاربي قد مرت عليها أكثر من عقدين من الزمن، إلا أنه لحد الآن لم يوجد أدنى تحرك وجدوا مغاربي، لا في المجال الاقتصادي ولا في مجال آخر، وبقي الاتحاد محصورا في الكثير من العوائق التي يرجعها الكثير من الباحثين في هذا المجال إلى السياسة الخارجية لكل بلد مغاربي وعلى هذا فقد صيغت إشكالية الموضوع كالآتي: **ما هي محددات السياسية الخارجية لدول المغرب العربي وما هو واقع البعد الاقتصادي لكل من الجزائر وتونس؟**

لتتقدم من هذه الإشكالية ثلاث تساؤلات فرعية:

- كيف انعكست مبادئ السياسة الخارجية المغاربية على علاقتهم البينية؟
- ما هو واقع الاندماج الاقتصادي في المنطقة المغاربية؟
- ما هو الواقع الاقتصادي لكل من الجزائر وتونس؟ (دراسة حالة)

الفرضية الرئيسية:

كلما تحسنت العلاقات المغاربية في سياستها الخارجية زاد نمو الاقتصاد بين الدول، وكلما ساءت العلاقات المغاربية تراجع الاقتصاد و تدهور.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرضيات الفرعية:

- اتسمت العلاقات المغاربية بالتوتر الأحيان الأخرى بالتفاهم بسبب مبادئها المختلفة في سياستها الخارجية.
- يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الأسباب التي توثر العلاقات المغاربية و توثر في اندماجها.
- يستمد التكامل والاندماج المغاربي بعدا كبيرا من السياسة الخارجية لكل دولة.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم إلى شقين الأول ذاتي والثاني موضوعي بالنسبة للشق الذاتي فإنه يتلخص في ارتباط الموضوع مباشرة ببلدي الجزائر والبلدان المجاورة لنا، والتي تربطنا بهم روابط تاريخية وحضارية وسيمنحني هذا البحث فرصة للإحاطة بالجانب الاقتصادي الذي يربط بيننا وبينهم لمعرفة سياساتهم الخارجية و ما إن يمكنها أن تودي إلى تكامل مغاربي.

أما للأسباب الموضوعية فتشمل فيما يكتسبه الموضوع من أهمية وخصوصية في البعد الاقتصادي الذي يربط بين الدول المغاربية ويؤدي بها إلى التكتل، ويعتبر الاتحاد المغاربي أحد هذه التكتلات، إلا أنه نكتل غير فعال بسبب طبيعة العلاقات بين بلدانه خاصة الجزائر والمغرب التي تعطل عجلة الاتحاد المغاربي.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة في الفترة التي نشأ فيها الاتحاد المغاربي 1989 إلى غاية 2013 مع الرجوع إلى التطور التاريخي للسياسة الخارجية المغاربية ومرد ذلك أننا اتخذنا السياسة الخارجية كمتغير مستقبل له انعكاسه على مسار لتكامل المغاربي.

الإطار المكاني:

عن الإطار المكاني فهو يركز في امتداد من أقصى الحدود الليبية الشرقية إلى غاية المحيط والتركيز على أقطار المغرب العربي بطريقة تنازل الحيز الزماني.

أدبيات الدراسة:

من خلال فحصنا لجملة المواضيع التي كتبت عن موضوع الدراسة وجدنا أن أغلبها تناولت البعد الاقتصادي بين دول المغرب العربي ضمن إطار التكامل والاندماج المغاربي في حين انطلقنا من التعريف للسياسة الخارجية، ومن ثم المغاربية وصولا إلى التكامل المغاربي ودرسنا حالة كل من الجزائر وتونس.

الإطار المنهجي للدراسة:

من الصعب بل من غير المنطقي التقيد بمنهج معين في العلوم السياسية، فأحيانا نجد أن فقرة ما، أو مبحثا يعالج ويحلل بأسلوب ومنهج مغاير للفقرات الأخرى، ولتفادي هذا الإشكال فإنني اخترت استخدام المناهج التي التمست فيها الملائمة للإجابة عنها الإشكالية، وهي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنهج التاريخي:

استعنا به في فهم التطورات التاريخية الكرونولوجية للسياسة الخارجية المغاربية، مرورا بنشأة الاتحاد المغاربي وتبلوره في التكامل الاندماج.

إن الهدف من استخدام المنهج التاريخي في دراستنا هو الاستفادة من قدرته التفسير التي يزودنا بها.

منهج دراسة حالة:

واعتمدنا هذا المنهج في دراسة حالة كل من الجزائر وتونس ومعرفة البعد الاقتصادي لكل دولة على حدى والتعمق في تحليل كل بعد منهما.

صعوبات الدراسة:

رافقت مسيرة البحث في إعداد هذه المذكرة صعوبات كثيرة من مختلف الجوانب، سواء من حيث قلة المراجع والدراسات والبحوث المتخصصة في دراسة، وتناول موضوع البعد الاقتصادي لسياسة الخارجية المغاربية، وكذا دراسة حالتي الجزائر وتونس من خلال بعدين مختلفين مما أدى إلى ذلك إلى اللجوء إلى بيانات ومؤشرات قديمة نوعا ما نظرا لقلة المراجع والكتب.

وقلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات السياحية، بالإضافة إلى عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان.

هندسة البحث:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة ثلاثة فصل وخاتمة يحتوي كل فصل على مبحثين حيث تم الدراسة في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية لدول المغرب العربي، خصصنا المبحث الأول كمدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية، ومن ثم في المبحث الثاني إلى تطور التاريخي للسياسة الخارجية المغاربية ككل.

وسنتناول في الفصل الثاني دراسة التكامل والاندماج المغاربي من أجل اللجوء للبعد الاقتصادي لكل الدول المغاربية خصصنا كذلك مبحثه الأول مدخل مفاهيمي للتكامل الاقتصاد، ومن ثم المؤشرات الاندماج المغاربي في المبحث الثاني.

أما في الفصل الثالث إلى دراسة حالة الجزائر وتونس في أبعادها الاقتصادية، فخصصنا مبحثه الأول عن بعد الطاقة في الجزائر كبعد اقتصادي، وفي المبحث الثاني بعد السياحة في تونس ودراستها من جميع الجوانب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الخارجية المغاربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسة المكونة للسياسة العامة للدولة ،فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة، وإن أهمية السياسة الخارجية في إطار السياسة العامة تختلف من وحدة دولية إلى أخرى، بالنسبة لبعض الوحدات تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسة لتحقيق أهداف السياسة العامة بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى.

وترتبط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والأزمان، إذ أنها السبيل إلى معرفة الأهداف التي تنشدها الدولة من سياستها الخارجية وكذلك الوسائل التي تستعين بها الدولة على صيانة مصالحها، وتحقيق تلك الأهداف يمر بثغرات وعيوب تحول دون تحقيقها.

وهذا ما حولنا التعرض إليه في هذا الفصل الأول السياسة الخارجية لدول المغرب العربي في إطارها النظري، لذلك خصصنا مبحثين، تناولنا في الأول مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية، وفي الثاني تحدثنا عن التطور التاريخي الكرونولوجي للسياسة الخارجية المغاربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية

من المعروف على المستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، إن أعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة مما يعطي من الناحية النظرية إطارا منهجيا ومعرفيا لرصد حدود الظاهرة إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكر واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية ، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها وللتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد وتحليل أهم محاولات لتعريف السياسة الخارجية مع تمييزها عن المفاهيم التي تتداخل معها.

المطلب الأول مفهوم السياسة الخارجية

يرى **بهجت قرني** Korany Bahgat أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة ،أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة...، إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد معداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر[1].

ويضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية قائلاً:" بكلمات أخرى، أنها تعبر عن مجموعة إحصائية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى"[2].

كما اهتم **ريتشارد اسنايدر** في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانعي القرار هذا يعني أن الأخيرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إذ أن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وإدراكهم لها، وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي، وقد أكد على الحقيقة نفسها **هولستي** في نموذجه القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار وفقا لهذا النموذج لا يتصرفون تبعا لمعرفتهم بالموقف، كما هو في الواقع وفي حقيقته الموضوعية، بل يأتي في تصرفهم بموجب ما يتصورونه عن هذا الموقف.

أما **روزيناو** فيعرف السياسة الخارجية بأنها:" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.

---

[1]- أحمد نوري النعمي، **السياسة الخارجية**، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص19

[2]- بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص29

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يشير **والتر ليبمان** إلى أهمية القائد السياسي في إدارة نشاط الدولة الخارجية من حيث تأكيده إلى إيجاد نوع من التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والإدارة المتوفرة على مدى نقل هذا الالتزام على مستوى السلوك الخارجي، والمقدرة اللازمة في اعتقاد **لبيمان**:" هو أن تكون هذه المقدرة في حالة تنفيذها أكبر بكثير مما يحتاج إليه هذا الالتزام".

ويعرف **عبد الله مصباح** السياسة الخارجية بأنها:" إن السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتعدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود "[1].

وكذلك يعرفها **جون افتس**:" ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود الأفعال، وتفاعل الدول والفواعل""[2].

وفي نفس السياق يمكن إدراج تعريف **كارل دويتش** الذي يرى:" أن السياسة الخارجية لكل دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك والسعي من أجل حمايتها[3].

أما فيما يخص التعريف الذي قدمه **تشارلز هيرمان** للسياسة الخارجية التي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية، والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون إذ يعرفها:" تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية "[4].

وفي المعنى نفسه، يعرف **باتريك مورجان** السياسة الخارجية بأنها:" التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"[5].

وفي تعريف آخر للسياسة الخارجية يرى مارسيل ميرل بأنها :"ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، أي الذي اهتم - عكس السياسة الداخلية- بالمسائل الواقعة خارج الحدود ".

---

[1] أحمد نوري نعيمي، **السياسة الخارجية**، مرجع نفسه ص21 -23

[2] أمين البار، **منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص15

[3] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الإسكندرية الدولية بين النظرية والتطبيق**، بيروت، دار الرواد، 2002، ص12

[4] سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص10

[5] المصدر نفسه، ص9

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الأستاذ **عبد المجيد العبدلي** فيعرفها بأنها:" فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين ،سواء كانوا أشخاصا دوليين :دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى، وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية "[1].

وفي مستوى آخر تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محددها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة[2] .

ومن هنا تتفرع الورقة بالمفاهيم التالية:

الفرع الأول: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها في مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، وأهم هذه المفاهيم هي كالآتي:

1- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

هناك تفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، إما استجابة أو رد فعل، أو كلاهما ومن هنا فإن الدكتور حامد ربيع يعرف السياسة الدولية بأنها:" التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر أكثر من وحدة سياسة واحدة "[3].

ومن هذا التعريف نستنتج ملاحظات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. السياسة الخارجية عنصرا من عناصر السياسة الدولية بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي وليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية،

ب. إن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد علاقات بين الدول – بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام الرسمي فحسب بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية طالما لها صفة دولية وهذا يعني:

- المنظمات غير الحكومية تقوم على أساسها السياسة الدولية كالصليب الأحمر والجمعيات الدولية العلمية.
- المنظمات الدولية الحكومية تشكل جزءا من السياسة الخارجية إلا أنها تتضمن عنصر مستقلا عنها

---

[1] عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة (1997/1992)**، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الطبعة الأولى، 2012، ص7.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005،ص157.

[3] أحمد نوري نعيمي،مرجع سابق ، ص28*33

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يعرف الأستاذ الدكتور فاضل زكي محمد السياسة الدولية بأنها:" تلك العملية السياسة المتفاعلة التي تجري على الصعيد المحلي أو الداخلي، والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية".

والحق أن التمييز بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية قد يبدوا واضحا في غير حاجة إلى تحديد، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الدولية، والسياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي[1].

2- الدبلوماسية والإستراتيجية:

ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسياسة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق هذه الأخيرة، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث أداة تنفيذها كما يعبر عن ذلك **كينيث تومسن** بأن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدبلوماسية، فهي الوجه التنفيذي لها، كما أنه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات الدول المستقلة بالطرق السليمة.

أما فيما يخص الإستراتيجية، كما عرفها الجنرال الفرنسي **أندري بوفر** فتعني:" أنها فن في استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل التي لديها أفضل استخدام"[2].

أما فيما يخص التعريف الذي قدمه الدكتور البدوي قائلا:" أن الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية تعني فن إدارة العمليات العسكرية في كلياتها أثناء الحرب[3].

3- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يعد مصطلح العلاقات الدولية حديثا من حيث النشأة ، فمن حيث تعريفها فقد ذهب أرينولدز إلى أنها:" تعني بطبيعة وتعريف وآثار علاقات بين أفراد أو جماعات يعملون في المسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى وكذلك تعني بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينهما والعوامل المتغيرة أو المؤثرة فيها.

أما الدكتور محمد طه بدوي فيعرفها بأنها:" علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية وهي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث الدول القومية".

إن العلاقات الدولية تتضمن تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة، وفي هذا المجال نرى أن العلاقات الدولية تتضمن دراسات لنقابات العمال الدولية.

---

[1] بطرس بطرس غالي، **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة العاشرة، 1998، ص26

[2] محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص614.

[3] بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص39

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والصليب الأحمر الدولي والسياحة والتجارة الدولية والنقل الدولي والاتصالات الدولية وتطور القيم والعرف الدولي "[1]. إذن للسياسة الخارجية علاقة بالعلاقة الدولية لتفاعل متبادل لهذه الأخيرة.

الفرع الثاني: طبيعة السياسة الخارجية[2]

يحدد لنا الأستاذ **بلوفليد** نموذجا بين فيه طبيعة التركيبة للسياسة الخارجية يقوم على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق يتألف من ثلاث أبعاد:

- **البعد الأول**: هو المدخلات
- **البعد الثاني**: هو القرارات
- **البعد الثالث**: هو المخرجات

من خلال هذه الأبعاد نصل إلى برنامج عمل يحقق أهداف الدولة خارجيا، ويقيم أدائها من خلال مقارنتها بمدى قدرتها عل تحقيق الأهداف المحددة مسبقا بها.

ما يعبر عنه بفاعلية سياستها الخارجية وبأقل قدر ممكن من الموارد الكفاءة وذلك للوصول بعقلانية في اتخاذ القرار الخارجي.

وهناك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية وهي[3]:

1. **الوضوح**: وضوح التوجه العام لسياسة الخارجية للدولة في خضم الأحداث الدولية المعقدة
2. **الاتساق**: أي انسجام وتكامل كل أبعاد برنامج السياسة الخارجية (التوجهات، الأهداف الأدوار)
3. **الاستمرارية**: أي وجود منظور استراتيجي بعيد المدى السياسة الخارجية على مستوى الصياغة والتنفيذ
4. **التوافق**: توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية والداخلية في قدرات الدولة بشكل عام
5. **التكيف**: ومعناه القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقا لتغير الظروف.

ولتحليلها أكثر أضفنا عليه صنع السياسة الخارجية.

الفرع الثالث: عملية صنع السياسة الخارجية

تهدف السياسة الخارجية لكل دولة بصفة عامة إلى حفظ استقلالها وأمنها أولا، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانيا، ولتحقيق هذه الأهداف فإن الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة تضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة.

وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسئولون بهذا الصدد موقفا يدخل في نطاق السياسة الخارجية كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا إغراءها أو سلوك لخصم يتطلب رد فعل

---

[1] أحمد نوري نعيمي، مرجع سابق، ص41-42

[2] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص466.

[3] نفس المرجع، ص467.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجاهه ،أو التنبؤ بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له، وهكذا فإذا انتهوا إلى ما يفيد ضرورة تحرك الدولة لحماية مصالحها بدأوا في استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء إمكانيات الدولة المتاحة بما في ذلك إمكانيات حلفائها المحتملين والمؤكدين، وكذلك إمكانيات التحركات الدولية المضادة والخبرات الماضية لتحرك الدولة في مواقف مماثلة إن وجدت والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة وذلك حتى يصلوا إلى اختيار أنسب بديل بينهما فيكون هو القرار المتخذ.

وكلما كان على الحكومة في دولة ما أن تصنع قرارات أكثر كانت حاجتها إلى سياسة أكبر، والسياسة عبارة عن مجموعة محددة من التفصيلات و الخطط الموضوعة بحيث تسهل التوصل إلى قرارات المستقبلية وتجعلها أكثر تناسقا ،ولهذا فإن السياسة تعطي وزنا خاصا في عملية صنع القرار.

وان ما سبق لا يعد تصويرا عاما بسيطا لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية بينها في الواقع عملية بالغة التعقيد ويتضح ذلك مما يلي:

أ. حسب ما ذكرناه في السابق فان السياسة الخارجية تبدأ عندما يواجه المسؤولون عنها موقفا يدخل في اختصاصاتهم وحتى يتم التوصل إلى قرار بشأنها ينبغي عليهم مواجهتها بنفس الكيفية التي شرحناها وقد تكون هذه المواقف من الكثرة بحيث تتنافس على وقت واهتمام صانعي القرارات مما يتطلب وضع نظام للأولويات يقضي بتناول الموقف الأهم فالمهم في الأقل أهمية .وهكذا أن القرارات المتخذة بشأن هذه قد تتضارب بحيث تحتاج مجهودا إضافيا للتنسيق بينها ،ولاشك أن هذا الوضع لا ينطبق بنفس الدرجة على كل أعضاء المجتمع الدولي فكلما زاد وزن الدولة في هذا المجتمع كان انطباق هذا الوضع عليها أكبر[1].

ب. تحدثنا قبل ذلك بصفة عامة عن "الأجهزة المسؤولة عن صنع القرار " وصانعي السياسة الخارجية "...الخ دونما تحديد. والواقع أن جهاز صنع السياسة الخارجية في أية دولة حققت قدرا معقولا من النسج السياسي، وسبب ذلك هو ما يمكن أن نطلق عليه ظاهرة تعدد صانعي القرار فنحن نستطيع أن ننظر إلى حكومة مثل هذه الدولة ككل باعتبارها نظاما رئيسيا للقرار، ولكننا في نفس الوقت نستطيع أن نجد داخلها نظما فرعية اصغر مثل وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع (أو الحربية) أو التنظيمات السياسية الرئيسية أحزابا كانت أو غير ذلك وكذلك تنظيمات السلطة التشريعية فكل هذه النظم الفرعية تقوم بدور بدرجة أو بأخرى في صنع السياسة الخارجية، بمعنى أن أي قرار فعلي رئيسي في السياسة الخارجية سوف يجيء

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص355.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كمحصلة لتفاعل هذه النظم الفرعية، وأية سياسة خارجية طويلة المدى سوف يكون ضروريا بالنسبة لها أن نبني على أساس التفاعل[1].

إن عملية فهم صنع القرار السياسي للدولة تنطوي على معرفة طبيعة النظام الحاكم ودرجة التطور الديموغرافي والانفتاح السياسي، وذلك في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة[2].

ومن هذا كله تتضح لنا كيف لصانع القرار دور في عملية صنع السياسة الخارجية ويساهم بشكل فعال في اختيار البدائل المناسبة للعملية.

المطلب الثاني: أهمية السياسة الخارجية

تكمن أهمية السياسة الخارجية في[3]:

أولا: إن السياسة الخارجية تلعب وظيفة تنموية، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة وقد لعبت السياسة الخارجية مثل هذا الدور في السياسة المصرية في الفترة الناصرية، فقد برر عبد الناصر اهتمامه بالسياسة الخارجية الأمر الذي يلعبه الدور المصري الخارجي النشيط في تدفق المساعدات على مصر ويتفق بعض المؤرخين مع هذا الطرح، إذ يرون أن الدعم الغربي لمصر الناصرية رغم عدائها لغرب يرجع إلى السياسة التسلطية التي اتبعتها مصر في العالم الثالث.

ثانيا: تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستغلال السياسي للدولة ومن ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية وذلك من اجل الصمود ومواجهة القوتين العظيمتين وحماية استقلال الدولة.

ثالثا: تأمين المصالح وتحقيق التكامل القومي آو الاستقرار السياسي ويتحقق عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى تركيز على العدو الخارجي آو افتعال مشكلة دولية، مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي[4].

كما أن لها دورا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري ومن ثم الدور السياسي الداخلي في تدعيم سلط صانع السياسة الخارجية، وإضفاء السلطة على السياسة الداخلية، وبصفة عامة تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص356.

[2] لويد جنسين، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض، عمادة الشؤون المكتبات، جامعة الملك سعود 1989، ص126

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق ،ص78.

[4] نفس المرجع، ص79.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية لمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية دون أن يلزم نفسه يتحمل تكاليف تلك الحلول ولكنه يجد من الصعوبة يمكن أن يفعل الشيء نفسه في المجال السياسية الداخلية، كذلك يلجأ بعض القادة إلى تنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع للرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانجاز واكتساب احترام العالم.

أيضا قد يلجأ صانع السياسة الخارجي إلى المبادرات الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

رغم الاختلافات بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات آو المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية وتتحكم في طبيعتها وتوجيهها، إذ أن هناك إجمالا حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة. وعلى اعتبار أن النموذج الذي جاء به **جيد روزنو** قد أعطى نوعا من التفصيل عن محاولة تصنيف الدولة إلى دول كبرى وأخرى صغرى من جهة ومن دول متفتحة وأخرى مغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي، فقد أعطى المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية، وصناعة القرار فيها في كل شي من الأشكال وتتمثل هذه المحددات أساسا في المحددات الداخلية والسيكولوجية وكذا المحددات الخارجية [1].

الفرع الأول: المحددات الداخلية

وتكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية وجوارها الذي تدخل فيه دولا مختلفة قد تشابه معها النظام السياسي وأوضاعها الداخلية، وقد تختلف عنها في ذلك كما تؤثر الإمكانيات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة (الموارد المتاحة لها) في صنع سياستها الخارجية، فحيازتها على ثروات إستراتيجية يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى النظام الدولي[2].

كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل ما يتعلق بالنظام السياسي ووحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات فيما بينها يصفه **ريتشارد سنايدر** بالمتغيرات التقليدية للبيئة (النظام السياسي،الرأي العام، الأحزاب والجماعات الضاغطة) تلعب دورا مهما في التأثير على سياسة الدولة الخارجية هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير على سلوكيات السياسة الخارجية للدول نذكر منها:

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص170.

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص195-196.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **دور المؤسسة الاقتصادية**: ازدادت أهمية ودور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية في توجيه وتحريك السياسة الخارجية للدول إذ أصبحت الوزارة المختصة بالتجارة والمالية تشرف بشكل ريادي أو قيادي على مجمل الاتفاقات التجارية الخارجية خصوصا حاليا في ظل نظام اقتصاد للسوق والحرية الخارجية كما هو حاصل في إيران من خلال تأثير طبقة التجار على السياسة العامة للدولة وحتى على سياستها الخارجية من خلال... على الرئيس الولوج في نظام اقتصاد السوق وزيادة جلب الاستثمار الخارجي في البلاد[1].
- **دور المؤسسات غير الرسمية**: لعل درجة التعقيد والتشابك التي تشهدها العلاقات الدولية ساعدت في إعطاء بعض الفواعل غير الرسمية ادوار السياسية والجماعات الضاغطة، فالأحزاب السياسية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية بحسب مكانتها الهيكلية وكذا الأغلبية البرلمانية التي تحوزها.

أما الجماعات الضاغطة (وما يطلق عليها جماعات المصالح)، فهي تمارس الضغط على الجهات الحكومية المسؤولة كوسيلة لإجبارها علي اتخاذ قرارات وإتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة لاسيما علي المستوي الخارجي في عالم يسود نشاط اللولبيات والجماعات ذات النشاطات الغير وطنية[2].

- **دور المؤسسة العسكرية**: وهي من بين الجماعات التي تلعب دور مهما في عملية صنع السياسة الخارجية، وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات و الدفاع الوطنيين إذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم في الدولة ،إذ انهي حالات التوتر والحروب فان الأولوية تكون دائما للسلطة العسكرية كما نجد كذالك من بين العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية وذلك نظرا لطبيعة الظروف التي تكون فيها الدولة.

غير انه في اغلب الأحيان وفي معظم الدوال تقريبا أصبحت المؤسسة العسكرية لها ادوار خارج إطار الحروب خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو نفسه علي رأس المؤسسة العسكرية.

- **دور المشكلات الاجتماعية**: المقصود بالمشكلات الاجتماعية تلك المشكلات اللصيقة بالبنيان الاجتماعي والاقتصادي للدولة والتي تتسم بالديمومة علي مدى فترة زمنية طويلة، سواء كانت اجتماعية كحدوث احتجاجات شعبية علي سياسة رفضها الرأي العام داخل دولة ما أو اقتصادية كالتضخم والبطالة، وقد اجمع الكثير من الباحثين علي أهميتها وتأثيرها البالغ في السياسة

---

[1] عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999، ص57-58.

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص194.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخارجية؛ كون المشاكل الداخلية تنعكس في الوجه الخارجي للدولة، وبالتالي فالنشاط الخارجي للدولة يتأثر من خلال حجم الضغوطات التي تعترضها الأزمات والتوترات الداخلية لذا فتحريك وتفعيل السياسة الخارجية قد يؤدي إلى التقليل من الضغوطات الداخلية (إلا أنه هناك من ينفي كون خلق أزمة خارجية أو أن بعض الجهات الداخلية لا ترى في هذه الأزمة ما تراه الدولة)[1].

- **دور مستوى التطور القومي**: تتضمن الظاهرة القومية إحساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض، بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة، ويظهر من خلال أن الدول التي لا تزال في المراحل الأولى للتطور والتي لم تتبلور بعد هويتها القومية تتجه سلوكياتها غالبا إلى التطرف والتشدد والسعي نحو تحقيق ذاتها المتميزة مواجهة دولة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الطابع ألصراعي للسياسة الخارجية (مصر، سوريا)[2].

المحددات السيكولوجية:

أكد "جيمس روزنو" على أهمية العامل في صنع السياسة الخارجية وذلك خصوصا في الدول النامية ،وذلك نظرا لتركيبة السلطة[3]. وشخصنتها وكذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول الأخرى المتقدمة ،خاصة منها ذات الأنظمة المفتوحة (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها).

فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ومستواه الفكري وفي هذا المجال يمكن القول أن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحد إدراكه للأمور والوقائع.

وقد ظهر هناك نقاش كبير حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة والزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم ولعل تساؤل **سيدني هوك**: هل يصنع الزعماء الأحداث أم أن الأحداث هي التي تصنعهم؟؟ هذا الجدل؟

فإذا كان البعض المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم، ويتشارك **سنايدر** يرون أن الزعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلادهم ويذهب الأستاذ "كريستوفر هيل" بعيدا في هذا الشأن بحيث يعتبر أنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة، فإن البعض الآخر وعلى رأسهم **دافيد سينجر** يؤكد عكس ذلك ويقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص178.

[2] نفس المرجع السابق، ص184.

[3] ناصيف يوسف حي، مرجع سابق، ص196.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والزعماء في سياسات دولهم الخارجية ويعتقد أن معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية وبناءا عليه فإن الإطار الذي يتحرك فيه يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن تؤثر في الموقف أو أن تتحكم في بلورته[1].

إن دور العوامل الشخصية يتوقف كذلك على مدى توفر المعلومات ودرجة التطبيق فيها، وفي مسألة قلة المعلومات وعدم دقتها ووضوحها يؤكد الأستاذ **بهجت قرني**:" صعوبة التحليل والدراسة السياسية الخارجية لدول العالم الثالث تكمن في هذه القضية بالذات في ندرة المعلومات وعدم وضوحها ودقتها[2].

وظلت هذه المحددات عبر التاريخ الشغل الشاغل لعلماء السياسة هو:" تجسيد مواصفات السياسة الخارجية الناجحة التي توفر للمجتمع الرخاء والازدهار والأمن والسلام، الحرية والاستقلال وبالتالي السيادة والكرامة، وقد انصبت اهتماماتهم على الممارسات السياسية... خاصة وهم يعلمون أن كل سلوك أو قرار يتخذه السيادي سينعكس سلبا أو إيجابا على المجتمع، كذلك كان الهم الدائم للعلماء السياسة أن يحللوا الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذه أو تلك هذا السلوك أو ذاك"[3]، لأنه في نظرهم إذا ما تمت معرفة الأسباب والدوافع وراء هذه السياسة آو ذلك التصرف يصبح بالإمكان فهمه وبالتالي تفادي الوقوع مثيل له في المستقبل، ضمن هذا المجال ينطوي اهتمام علماء السياسة بدراسة ظاهرة تبدو في غاية الأهمية لتأثيرها البالغ في مجرى السياسة الخارجية ألا وهي ظاهرة سيكولوجية صانع السياسة الخارجية أو البيئة النفسية التي يتصف بها الشخص صانع القرار انطلاقا من أن الرئيس آو القائد للدولة هو الذي يصنع سياسة المجموعة ويرسم أهدافها وهو الذي يفرض على الأعضاء ما يقومون به من أعمال كما يحدد نوع العلاقات التي تقوم بينهم، وهو وحده الحاكم والحكم ،لأنه وحده القادر على إدارة الشؤون المختلفة للبلاد وتوجيه الأمور"[4].

---

[1] عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص5.

[2] بهجت قرني، مرجع سابق، ص47 .

[3] عبد الكريم ناصيف "سيكولوجية السياسة (علم النفس السياسي) متحصل عليه:
http www.ibteania .com /vb /forumdisblay –f14¨ 55 02/02/2016

[4] نبيل زكار ،القيادة ودورها في ضبط السلوك الجمعي ،متحصل عليه:
-http //www.annaba .org/index.htm 15.30, 04/02/2016

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثالث: **المحددات الخارجية**

وتشمل عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة من أفعال وردود أفعال الدول الأخرى فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات وتتغير هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار[1].

يؤكد العديد من الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية إن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة، وهذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على أنه سلوك خارجي محدد آو موجه من طرف النظام الدولي فالدول يجب أن تستجيب لمسرات الأحداث والتطورات في النظام الدولي لأجل تأمين وضمان بقائها فعلى غرار ما يؤدي **كينيث وولتز** فإن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول وبالتالي فان سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة لا ولا من داخلها.

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث (طبيعة التحالفات،توزيع القوة، أنماط العلاقات...) بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي وكذلك الموقع الجيوش وموقع الدولة العام في العلاقات الدولية تأثيرا على السلوك الخارجي للدولة حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة[2].

إضافة إلى ذلك فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول إذ يتشكل البنيان الدولي أحد مؤثرات البارزة والضاغطة على السياسة الخارجية للدول وهو ما يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية وبالنتيجة فان السياسة الخارجية للوحات الصغيرة والمتوسطة أكثر من قابلية للتأثر بالبنيان الدولي عكس الدول الكبرى، كما أنها أكثر قدرة وقابلية للتحرك داخل النسق الدولي فالنظام الدولي قد يأخذ احد الأشكال الثلاثة الرئيسة، الأحادية القطبية تتسم بتركيز الموارد وأنماط القوة والهيمنة بيد طرف واحد (دولة واحدة) أو الثنائية القطبية والتي تتميز بتركز الموارد والمقدرات بين دولتين أو قطبيتين (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي في فترة الخرب الباردة)، والشكل الأخير هو النظام متعدد الأقطاب والذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول والأقطاب فهذه الأشكال تؤثر بشكل لافت في عملية صنع السياسة الخارجية للدول[3].

---

[1] عبد الرحمن يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره ص62.

[2] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق ص194.

[3] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص282

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن الأشكال الأحلاف والكتل الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، فسياسات الحلف وتوجيهاته الرئيسة قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف.

كما تتأثر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى، وهو ما يعبر عنه بالسلوكية الدولية في النظام الدولي فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلية في النسق الدولي، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني، وهي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز[1].

كما تجد أن العنصر المعاملات الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وتتضمن المبادلات الاقتصادية والاتصالية بين الوحدات الدولية فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية، وبالتالي غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة مما يدفع لضرورة التكامل بين تلك الدول، كما أن المعاملات الدولية تؤدي إلى توفر المعلومات الصحيحة لدى كل الأطراف عن بعضها البعض مما يساعدها على التعاون والتخلص من الشك في نوايا الدول الأعضاء في حالة الوصول للتكامل الفعلي فيما بعد خصوصا بعد بروز ظاهرة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

[1] بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول (مجلة السياسة الدولية)، العدد 3، القاهرة، جويلية 2003.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: التطور التاريخي الكرونولوجي للسياسة الخارجية المغاربية

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لا بد من دراسة المبادئ التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الآخر أو اتخاذ موقف حيال قضية معينة سلبيا أو ايجابيا كما انه لابد من دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها أو بالأحرى معرفة ما يلم من جميع الجوانب لكل دولة وتعديل جوهرها إضافة إلى ذلك الجانب الاقتصادي وهو الأساس في موضوع بحثنا، وهذا مفسره السلوك الخارجي لكل دولة.

المطلب الأول: نشأة ومقومات دول المغرب العربي

الفرع الأول: نشأة الإتحاد المغرب العربي[1]

رغم مشكل الحدود والعبء التنموي وحاجيات المواطنين المتزايدة والتي أثرت بدورها على مسار التنمية في الدول المغاربية، إلا أن حلم الوحدة وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون بين دول المغرب العربي ضل يراود نفوس المغاربة منذ القدم نتيجة التاريخ المشترك (اللغة، المعتقد الديني، النضال ضد المستعمر) حيث تعد تلك المقومات توحد أكثر من أن تفرق بين دول المغرب العربي الخمسة، فكانت هناك تقاربات في شكل العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي توجت في الأخير بإنشاء اتحاد المغرب العربي في الاجتماع التأسيسي لقادة الدول المغاربة بمدينة مراكش في 16فيفري 1989 والمصادقة على وثيقة معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

إن إنشاء اتحاد المغرب العربي يعتبر خطوة جديدة في مجال العمل المشترك نتيجة عناية رؤساء الدول شخصيا بهذا المولود الجديد، بحيث يقحم الجميع في قضايا المستقبل العربي.

تتألف المعاهدة من **19** مادة وديباجة تم التأكيد فيها على أن شعوب المنطقة تتصل بأواصر متينة وقوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة وهي استجابة لتطلعات الشعوب والقادة لما يربطهم من علاقات تصب في السير التدريجي نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

كما تمت الإشارة إلى أن هذه المعاهدة تندرج ضمن مسار استتاب الأمن والاستقرار في العالم عن طريق احترام مبادئ الأمم المتحدة، وكذلك تشدد على تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين أقطار المغرب العربي وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

[1] للمزيد من المعلومات، أنظر الوثيقة إنشاء اتحاد المغرب العربي في الملحق رقم 1.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: أهداف دول المغرب العربي من وراء التكتل

1- المغرب:

على الرغم من كون المغرب قوة رئيسية إلى جانب الجزائر في عملية البناء الإقليمي، إلا أنها تعتبر أكثر الدول المنطقة تعرضا للتهميش وذلك لكون علاقتها مع الجيران عرفت دائما نوعا من التوتر، مبدئيا بالنزاع الحدودي مع الجزائر ثم قضية الصحراء الغربية فالصراع مع ليبيا إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر من بين دول المنطقة التي عانت دائما من الأزمات الاقتصادية بفعل عدم التوازن بين مواردها الطبيعية وعدد سكانها ولهذا فان قبولها الاتحاد إنما من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والذي يهمنا من هذه الأهداف هي كالتالي:

- تحقيق أهداف اقتصادية من خلال التعاون والتنسيق مع بقية الدول المنطقة الاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية التي تساعد على حركة التجارة الخارجية والاستفادة أيضا من المشاريع المشتركة التي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول، وتأتي أهمية تلك الأهداف بعد رفض طلب المغرب بالانضمام إلى السوق الأوروبية خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال إلى تلك السوق الأمر الذي اثر سلبا على تجارة المغرب الخارجية والتي تعتمد أساسا على السوق الأوروبية المشتركة حيث تبلغ وارداتها منها حوالي (60%) وتبلغ قيمة صادراتها 75بالمئة من جملة تجارتها الخارجية[1].
- رغبة المغرب في استخدام صيغة اتحاد المغرب العربي والقضاء على سياسة المحاور والصراعات كورقة رصيد للتفاوض مع **جبهة بوليزاريو** والتوصل إلى حل للمشكلة بطريقة تحفظ الكرامة، بحيث لا يكون فيها غالب أو مغلوب والتي مثلت عبئا عسكريا وسياسيا واقتصاديا منذ إعلان الجمهورية الصحراوية في 1976، واعتراف العديد من الدول بها بما في ذلك بعض دول المغرب العربي إضافة إلى اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها في 1984م وكان لهذه الانتصارات أن وضعت المغرب في عزلة تامة وبالتالي اللجوء إلى العمل العسكري لمواجهة المشكلة، بعد ذلك جاء قبول المغرب إجراء استفتاء في الصحراء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وإجراء محادثات مع قادة البوليساريو كمحاولة منه للتوصل إلى تسوية سليمة للنزاع الذي أصبح يعرقل حركة المغرب الإقليمية كما تشرف قوتها العسكرية والاقتصادية[2].
- محاولة أيجاد وحدة ولو جزئيا الجزائر على الأقل في المرحلة الحاسمة التي تسبق العداد للاستفتاء، وكذلك ليبيا بالتراجع عن دعمها للبوليزاريو ونم تكن تلك المرة الأولي التي تستخدم فيها المغرب أسلوب التجديد، فقد سبق وأن أقدمت علي ذلك مع موريتانيا وليبيا حيث أن هذه

[1] جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص183.

[2] عمر عز الرجال، **القمة الثانية للمغرب العربي**، السياسة الدولية العدد 96، أفريل 89، ص164.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأخيرة بعد ما كانت تعد الحليف الثاني **للبوليزاريو** تحول موقفها إلي النقيض في ظل التقارب الليبي المغربي والذي بلغ ذروته عام 1984، اذ أن **العقيد القذافي** لم يكتفي بوقف كل صور المساعدات بل انتقل إلي الهجوم علي أساس وجود البوليساريو مؤكد انه لا معني ولا مبررا لوجودها بعد رحيل الاستعمار الاسباني كما دعا إلي ضرورة التوصل لحل عربي للقضية خارج إطار منظمة الوحدة الإفريقية.

2- موريتانيا:

تعد من أفقر الدول في المغرب العربي بسبب ندوة الموارد الطبيعية إضافة إلي المصاعب التي تواجهها وأخطرها الجفاف وهجمات الجراد وبالتالي فقبولها الاتحاد إنما بغرض تحقيق الأهداف التالية[1]:

- الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة ومن التعاون والتنسيق الاقتصادي بين دول الاتحاد الذي سيركز على التخصص وتقسيم العمل في المشروعات المشتركة
- محاولة البحث عن توازن لعلاقاتها بين كل من المغرب والجزائر وهما الدولتان اللتان تربطها بهما الحدود المشتركة حيث أنها تتعامل اقتصاديا مع المغرب وسياسيا مع الجزائر، وهذا ما جعل علاقتها بالمغرب تتأرجح مابين التوتر وقطع العلاقات إلى التفاهم وعودة العلاقات
- رغم خروج موريتانيا سنة 1978 كطرف من النزاع في الصحراء الغربية، إلا أنها هدفت من وراء التكتل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة البوليساريو التي تمثل عبئا عليها نظرا للاتصال الحدودي مع الجمهورية الصحراوية زيادة على التدخل القبلي بين السكان في المنطقتين بل ولجوء البوليساريو في أحيان أخرى إلى استخدام شمال موريتانيا كقواعد خلفية للقيام بهجمات على القوات المغربية
- بقبولها الاتحاد فإنها تهدف إلى تعزيز العنصر العربي في مواجهة التيارات الانفصالية خاصة بعد المحاولة الانقلابية التي قامت بها عناصر كانت تهدف إلى قيام نظام عنصري
- رغبتها في الموازنة بين دورها في المغرب العربي ومنطقة دول إفريقيا[2].

3- الجزائر:

أما الجزائر فهي الأخرى تبحث عن تحقيق المصالح من وراء دخولها الاتحاد وحتى وان كانت أحسن حالا مقارنة ببقية دول المغرب العربي، ويمكن تحقيقها فيما يلي:

- تحقيق الاستفادة من المشروعات الاقتصادية المشتركة التي ستقام بين دول الاتحاد خاصة تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية ومشاريع خط أنابيب الغاز إلى أوروبا والعمل من أجل التخلص

[1] مصطفى الفيلالي، "آفاق اتحاد المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 132، 1990، ص79-80

[2] نفس المرجع، ص185

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من البطالة التي أصبحت ترهق كاهلها، والأزمات اليومية التي تعاني منها والتي كانت سببا في اشتعال أحداث أكتوبر 1988.

- تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوروبا وبالأخص في المجال الغاز الطبيعي الذي ستصدره إليها عن طريق المغرب مرورا باسبانيا
- لعب دورا بارز ومؤثر بحيث يمثل دعما لدورها في المنطقة العربية وكذلك الإفريقية[1].
- إن الجزائر بعد أحداث أكتوبر 88 أجمعت إلى مواجهة ذلك بضرورة إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية تؤد من خلالها إعادة ترتيب البيت من داخل ولذلك فهي ترى في هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية الصراعات الخارجية التي هي هدفا لها وطرف فيها وبقدر قدرتها على ذلك ستكون قدرتها على ذلك ستكون على إنجاح إصلاحاتها الداخلية
- دعم صورتها على المستوى الدولي والإقليمي باعتبارها الدولة القادرة على استيعاب كل القيادات سواء بصينية أو متحفظة أو راديكالية
- إتاحة الفرصة لرسم حدودها مع الجيران وخاصة ليبيا هذه الأخيرة لها مطامع في الأراضي الجزائرية وإن كانت لم تطالب بها رسميا
- فرصة لدعم أواصر العلاقات بين الجيران كما تجعل النظام الليبي أكثر التزاما بأحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الداخلية للدول المجاورة له بعبارة الأخرى فالاتحاد قد يسهم في إضفاء الهدوء على منطقة المغرب العربي وهو ما يغني الجزائر عن الدخول في أعمال كتهديدها السابق باستخدام الأساليب العسكرية إذا ما تعرضت تونس للعدوان من جانب ليبيا [2].

4- تونس:

أما الأهداف التي رمت إليها تونس هي كالآتي[3]:

- تحقيق مكاسب اقتصادية بالدرجة الأولى خاصة مع تدهور القدرة الشرائية لمواطنيها والتي جسدتها الانتفاضات المتكررة للشعب خاصة تلك التي أطلق عليها بثورة الخبز في 1984، والتي كادت تعصف بالنظام القائم.
- رغبة النظام السياسي خاصة بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي السلطة من إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاته مع الجيران وبالتالي حصولها على موقف توازني لها في المنطقة في المواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا وهي: ليبيا، الجزائر، المغرب.

---

[1] مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص83-84

[2] مجدي علي عطية، **الحوار الليبي الجزائري**: انعكاساته... واحتمالاته، السياسة الدولية، العدد 90، أكتوبر 1987، ص186.

[3] احمد السيد تركي، **اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمامول**، دراسات إستراتيجية خليجية، رقم 8، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، 2008، ص85.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإن كانت قد احتضنت مقر الجامعة الدول العربية الا أن ذلك لم يمكنها من لعب دور مميز في المنطقة وظل دورها محدودا وهامشيا يقتصر على استضافة الوفود لعقد الاجتماعات واللقاءات فقط ولذلك أرادت من وراء الاتحاد الحصول على دور يتناسب تسبيا مع ادوار الدول الأخرى الأعضاء معها في الاتحاد.

- تهدف إلى إيجاد سوق مغاربية تصدر لها الفائض من اليد العاملة التونسية وخاصة ليبيا، وبالتالي فرغبتها في الاتحاد إنما تتجه إلى محاولة التنسيق والتعاون مع ليبيا لتحقيق فائدة اقتصادية من خلال العمالة التونسية دون التعرض للضغوط السياسية منها، والتي تمارسها ليبيا على تونس من وقت لآخر مثل ما حدث سنة 1985 بطرد **30 ألف** عامل تونسي فانضمامها للاتحاد إلى جانب ليبيا سيجعل هذه الأخيرة تتجنب مثل تلك السلوكيات بفعل المعاهدات والاتفاقيات الجماعية التي تربطها [1].

5- ليبيا:

إذا كان الهدف الرئيسي لدول المغرب العربي هو تحقيق غاية اقتصادية بالدرجة الأولى فان ليبيا تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية إذ تسعى إلى[2]:

- الخروج من العزلة التي عانت منها مرارا خاصة بعد فشل الاتحاد المغاربي الإفريقي بينها وبين المغرب، ومحاولات الوحدة مع السودان وتدهور علاقاتها مع تونس.
- محاولة إيجاد تكتل دفاعي بحيث يمثل قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أية دولة من دول الإتحاد خاصة ليبيا بسبب تعرضها المستمر لتهديدات الخارجية واعتداءات أمريكية حيث قصفت في 1986 وأسقطت لها طائرتها من قبل مقاتلات أمريكية.
- محاولة **العقيد القذافي** جعل الاتحاد المغربي كخطوة أولى على طريق الإقامة الوحدة العربية التي لا طالما نادى بها، وبالتالي البحث عن دور مشرف لليبيا في مشروع الوحدة العربية والشاملة، وهذا ما أكده وزير الخارجية الليبية **جاد الله عزوز الطلعي** في تصريح له الأسبوعية **اليوم السابع** بعد إعلان قيام الاتحاد إذا جاء في رده عن سؤال حول أثر المتغيرات الدولية في تبني ليبيا الوحدة المغاربية بعدما كانت تصر على الوحدة العربية الشاملة ما يلي[3]:

§ إن إدراكنا لهذه المتغيرات ساهم دون شك بالتوجه للوحدة العربية على مراحل ابتداء من وحدة المغرب العربي غير أن التجارب الوحدوية المتعددة علمتنا أيضا أن الوحدة العربية ليس مطلبا سهل المنال وأن الطريق إليها شاق وطويل، ورغم أننا مازلنا مقتنعين بان الوحدة العربية هي

[1] جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص187.

[2] جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص187.

[3] نفس المرجع، ص41.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قدرنا في ليبيا وهي الطريق الأمثل لتوحيد طاقات أمتنا والمحافظة على وجودها المهدد، رغم ذلك نرى أن توحيد المغرب العربي هو خطوة لابد منها لإنعاش هذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا وقف تدهور لتوطيد العلاقات الطبيعية بين هذه الأقطار وللوصول أيضا إلى الهدف المنشود في المستقبل وهو الوحدة العربية.

- § رغبة **العقيد القذافي** في لعب دور ليس في منطقة المغرب العربي فقط بل كذلك في دول الجوار الإفريقي، إذ انه أصر على إدخال النيجر ومالي والتشاد والسودان في الاتحاد، ولما تعذر عليه ذلك فقد عمل على إدراج مادة تنص على أن يكون الاتحاد مفتوحا أمام دول إفريقية وعربية أخرى.
- § ضمان مساندة مغاربية فعالة وربما عربية في حالة حدوث تحرشات أو اعتداء عليها مثل ما وقع من قبل - القصف الأمريكي لمدينتي طرابلس وبنغازي-، فالولايات المتحدة آنذاك كانت تسعى للإطاحة بالنظام الليبي عن طريق تعميق عزلته على مستوى الدولي والإقليمي، بل أنها لم تكن تتوانى عن استغلال أية فرصة تتاح لها لتحقيق هذا الهدف ،لذلك فإن **العقيد القذافي** هدف من وراء التوحد ترسيخ حدوده، فمن جهة فهو يهدف إلى ضمان مساندة مغاربية في حالة تعرض نظامه لأية مؤامرة خارجية خاصة وأن الجزائر وقفت إلى جانبه أثناء القصف الأمريكي ومن جهة أخرى فان انضمامه إلى الاتحاد يتيح له إمكانية استخدام نفوذ ومكانة جيرانه خاصة المغرب وتونس لدى العواصم الغربية للحد من نوايا العدائية تجاه نظامه.
- § الخروج من المعضلة التشادية بما يحفظها سواء في الداخل أو على المستوى الدولي، فالمؤكد أن التواجد الليبي في التشاد خلق لليبيا مأزقا حادا، لم تجد مفرا منه، فهو **القذافي** من ناحية لا يستطيع التخلي عن الأراضي التشادية، ومن ناحية أخرى الحل العسكري بالنسبة له صار أمرا مكلفا بفعل التدخلات الخارجية[1].

مما سبق؛ نستنتج أن تزايد المخاطر الداخلية وتفاقم القيود الخارجية ساهم في خلق هاجس التكتل لدى قادة دول المغرب العربي الذين اضطروا للاعتراف بهشاشة الوضعية الخاصة لبلدانهم في مواجهة العملاق الأوربي، وعدم جدوى سياسة التحالفات وجعلهم يلتفتون إلى بعضهم البعض قصد مواجهة تلك التحديات وبالتالي تمهيد الطريق لاستئناف التعاون.

[1] جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص42

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعن السياق العام الذي طرحت فيه الفكرة يرى أحد الباحثين أن الوحدة المغاربية من قبل الدول إنما هي بديل اضطراري، بديل للعجز واضطرار للتنازل عن بعض مقومات السيادة الوطنية، ومن هذه الوجهة تبدو الوحدة المغاربية منذ بدايتها كفكرة وحدة أزمة بالدرجة الأولى[1].

إن كل هذه الأهداف لها أثر في التقارب والتفكير في التكتل بين دول المغرب العربي، وهذا ما حاولنا الوصول إليه مسبقا.

المطلب الثالث:السياسة الخارجية لدول المغرب العربي

إن لكل دولة مغاربية سياستها الخارجية المعنية بها، وهي خمسة دول ترتب كالأتي:

1- السياسة الخارجية الجزائرية:

تبعا للمنظور التاريخي فإن السياسة الخارجية للجزائر يمكن تصنيفها إلى مرحلتين أساسيتين[2].

- **المرحلة الأولى:** تلك التي غطت فترة الكفاح المسلح من اجل التخلص من الاستعمار وتحرير الوطن والتي من خلالها تم وضع الأسس الرئيسة لسياسة الخارجية الجزائرية، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاستقلال والتي تولت كدولة سيدة رئيسية لتطوير وتحديث نفسها وتنميتها حسب ضرورات البناء الوطني ومخاطر الظرف الدولي.

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها سواء كانت تلك السمات الموروثة عن العالم الثوري (المرحلة الأولى المستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال)

- **المرحلة الثانية:** ومن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) الطابع الأزموي في السياسة الخارجية ثم الحياد في موقفها تجاه النزاعات مما اكسبها ثقة الأطراف المتنازعة المتعددة و تتلخص هذه السمات في[3]:

1- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

سيطرة العوامل الشخصية إلى حد ما على السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك راجع بتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال فقد منحت الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية والداخلية للبلاد، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيرها داخليا وخارجيا للبلاد وهكذا استمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها أما

---

[1] طاهر لبيب، **المغرب العربيين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة**، في وحدة المغرب العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص88

[2] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، (2010-2011)، ص62.

[3] عبد الله بالحبيب، مرجع سابق، ص10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دستور 1989، فنصت المادة **74** منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة للأمة ويوجهها وبذلك فانه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد ممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة **77**، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية احد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبراتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

جراء تغير الرؤساء مشكل يطرح الاستمرار والتغير في السياسية الخارجية ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية الجزائرية لدى صانع القرار، حيث أن الاهتمام المتزايد بصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالتالي يقلل التفويض وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف ناع القرار وكذلك اختلاف الحاجة آو الداعي إلى ذلك وبالتالي فان اختلاف في درجة الاهتمام لدى ناع القرار بالسياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب الاهتمام.

2- طابع الأزمة في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، ففي ظل أزمة الاستعمار التي كانت يمر بها المجتمع الجزائري انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي لدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي[2].

جراء الاستقرار الداخلي تولد الركود لنشاطها الدبلوماسي والدليل على ذلك إنها ظلت تتفرج على انقسام ألف الفلسطيني ولم تحرك ساكنا للقيام بأي جهد لرأب وصد الصدع بين الفلسطينيين، حيث أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس صرح بأنه يحبذ قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح ولم تكترث الجزائر، لهذا أصبح الطابع الأزموي صفة آو سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية.

---

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص:82-84-92

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية والغاية 1962**، بيروت دار الغرب الإسلامي، 7999، ص:264-265-306.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية طابع الحياد في نشاطها الخارجي إزاء الأحداث التي عايشتها في علاقتها الخارجية للحركة الوطنية، فالتزمت بالحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية، وعندما أرسلت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على تقليدها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وكذا الخلافات العربية وأخذت حذرها من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما اكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية[1].

بعد الاستقلال حافظت الجزائر على طابع الحياد في سياستها الخارجية حيال كل النزاعات والأزمات الدولية وهذا ما اكسبها السمعة والهيبة الطيبة وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع التي قدمت وساطتها بينهم فلجأت لحل نزاع بين لبيا وتونس وبين مصر ولبيا وبين الفصائل الفلسطينية لكن إذا كان النزاع احد أطرافها عربيا فان الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد مما جعل كلمتها وواسطتها مقبولة عند الأطراف الغير العربية ولم تتهم بأنها محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق فكل الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران إذن فسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال[2].

يعاني منها المجتمع الجزائري واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19يونيو عام 1965[3].

وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها الانقلاب لان الرئيس **أحمد بن بلة** كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحررية ثورة لدول العالم الثالث لذلك فان العديد من الدول عارضت آو تحفظت على الانقلاب آو واجهته بالتجاهل والتريث ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل كبير لا عادة كسب الشرعية من جديد قد وضفة الجزائر كل طاقتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها عند تنفيذها لسياسة التأميمات التي أدخلتها في أزمة عميقة مع الغرب فتمكنت من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث بفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات لدولية على ترابها مثل مجموعة 77 عام1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية.

فقد اكتسبت مكانة وصمة أدبية واسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار والاحترام من قبل الادعاء ما أعاد الجزائر لنقطة الصفر هو من تفجر النزاع الصحراء الغربية، وهذا كان سبب لمحاصرتها وإدخالها في مرحلة صعبة، كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة

---

[1] العايب سليم، مرجع سابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص40.

[3] العايب سليم، المرجع سابق، ص37

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإفريقية بالخرطوم عام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير وعزل المغرب عن العمق الإفريقي واستطاعت تغير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس موريتانيا مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982.

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الديبلوماسي[1]، بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للأزمة بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصلت إلى حالة التفوق على النفس، لكن مجيء الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بدا نشاط السياسة الخارجية يعود وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا فركز نشاطه نحو الخارج وكل مناطق العالم تقريبا وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي للجزائر ،بعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة **35** لها في الجزائر تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والأفريقية.

الفرع الثالث: السياسة الخارجية المغربية

إذا كان موضوع أهداف السياسة الخارجية للدولة يتعلق إما بالإقليم إي الحفاظ على الوحدة أو التوسع أو النظام السياسي أو محاولة التأثير في النظم السياسية أخرى أو الموارد الطبيعية مثل اكتساب موارد أو تعزيز العلاقات مع الدول الغنية ضمانا لاستمرار التدفق أو الموارد البشرية أو تدعيم المكانة الدولية فان لكل دولة سياساتها الخاصة وسماتها الرئيسة التي تتوافق مع مبادئها ومصلحتها هكذا السياسة الخارجية المغربية تتسم بالشباب والاستمرارية عموما، وهذا نظرا لانتماء المغرب لدول الجنوب أيضا[2].

فهي تسعى إلى اكتساب حضور متواصل من خلاله على سلوك حذر ومعتدل يهدف إلى التكيف مع حقائق المحيط الإقليمي والدولي والاعتماد على تصور عقلاني يأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية ومتطلبات المحيط الذي تتفاعل ضمه وبالنظر إلى وضعية المغرب الإقليمية بعد الحرب الباردة ودراسة المؤثرات العامة في سلوكه الخارجي إزاء الدول المتعامل معها تقتضي منه دراسة وتبني سياسة خارجية مغربية وفق تصور استراتيجي بهدف دعم وتأكيد ، هذه العلاقات عن طريق استغلال كل الإمكانيات المحتملة، باعتبار أن المغرب من منظور القدرة والإمكانيات

---

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية**، الارترية بيروت، دار الجبل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص:31-39 .

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص40.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتصادية والعسكرية بلد متوسطا وأقل من ذلك يستطيع مواكبة وتكييف هذه القدرات مع الرهانات الدولية والإقليمية وتجاوز الصعوبات والعراقيل التي توجهه خاصة وأنها تراعي مصالحها القومية.

لقد اتضحت معالم السياسة الخارجية المغربية بشكل كبير في عهد الملك **الحسن الثاني**، فقد أصبح مستقلا وستكون للملك الكلمة الفاصلة، وسيظهر مظهر الملك الموحد الذي يسعى إلى استعادة مقاطعات بلاده، وكأي دولة له مبادئ تحكم سياستها الخارجية ونذكر منها[1]:

أولا: توحد المعايير التي تقوم عليها الدول المغربية والتي تشهد على تدخل هذه العوامل، بما أن المؤثرات التاريخية التي نمت وترعرعت في المجتمع الوطني على المستوى الداخلي لعبت دورا رياديا في إبراز هذه السياسة

ثانيا: احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بعد انضمامه لهذه الأخيرة سنت لتحديد الدور الطلائعي الذي ينوي المغرب أن يلعبه في المحيط الدولي ومذ عدم التعبئة لأي كتلة كانت غربية أم شرقية.

ثالثا: استكمال لوحدته الترابية إذ يرى المغرب انه وقع ضحية التقسيمات الاستعمار حيث يزعم أن فرنسا توسعت على جبهته الشرقية، واقتطعت منه تندوف، بشار، أدرار، وأن كان موضوع هذا الخلاف حسم مع الجزائر بعد أن دخلت في حرب معها فان موضوع الصحراء الغربية مازال قائما إلى الآن.

رابعا: الارتكاز على الثوابت الراسخة للأمة المغربية والمتمثلة في التثبيت بالدين الإسلامي السمح، وقيمة الدفاع على الوحدة الوطنية أرضا وشعبا والتشبث بالملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي.

خامسا: تحسين صورة المغرب في الخارج ، وجلب الاستثمارات الأجنبية وكذا اكتساب أسواق خارجية.

سادسا: التركيز على السيادة الوطنية وشرعية المطالب الترابية والتضامن العربي وكذا الإسلامي، وبهذا فعليه أن يلتزم بحضور كافة المنتديات واللقاءات والمؤتمرات والمفاوضات خاصة في إطار اتحاد المغرب العرب .

وبعد وفات الملك محمد الخامس في أبريل 1961 تولى ابنه ولي العهد مولاي حسن سير الحكم في المغرب، والذي عرف انه من أكثر الحكام العرب الماما بالتاريخ الفرنسي والذي غرف

[1] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص63

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من مبادئ السياسة الخارجية، عرف بحنكته السياسية وتمرسه إذ مارس السياسة الخارجية .ونظرا للسياسة التي يتمتع بها هذا الملك فانه قد أعلن الحرب على الجزائر بغرض زعمه[1].

استعاد تندوف وبشار وأجزاء من أدرار، كما أنه استمر في عدم الاعتراف باستقلال موريتانيا، إلى غاية اتفاقه مع ولد دادة على اقتسام الصحراء الغربية ،زيادة على ذلك فان التكوين تلقاه الحسن الثاني دفعه إلى المراوغة باستخدام الثغرات القانونية من أجل تمرير سياسته الخارجية في مختلف المواقف الدولية والملاحظ في هذا كله هو أن الثوابت التي قامت عليها السياسة الخارجية للملك الحسن الثاني هي سياسة الانفتاح على جميع دول العالم وكذا التمسك بقرارات عدم الانحياز، ومع ضرورة التكيف مع الأوضاع الدولية، وبناءا على هذه الشخصية الكاريزمية فلقد احتل المغرب مكانة في المحافل الدولية خاصة في ظل محدودية الموارد الاقتصادية لهذه الدولة، وقد استطاعت الدبلوماسية المغربية خلال هذه المسيرة أن تحقق انجازات مهمة بفضل السياسة الخارجية الذكية للمغرب والتي مكنته من الوصول إلى الموقع الهام الذي يحتله الذي يحتله اليوم داخل المجتمع الدولي، فالمغرب يتمتع بمكانة متميزة بفضل الجهود التي بذلها ومازال يبذلها لربط العلاقات الجيدة والمتميزة مع سائر الدول الشقيقة والصديقة على أسس السلم والصداقة وحسن الجوار ونبذ العنف والعدوان وعدم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول[2].

محددات السياسة الخارجية الليبية:

1. **الموقع الجغرافي**: يلعب الموقع الجغرافي لأي دولة دورا كبيرا في تحديد قوتها[3]، نظرا لأهميته في بناء تصرفات الدولة وسلوكياتها تجاه الدول الأخرى وتعظيم مواقفها الدولية خاصة إذ كان له امتدادات اقتصادية وتجارية.

بالمقابل فان زيادة أهمية الموقع الجغرافي للدولة يجعلها عرضة للصراعات الدولية حيث استهداف دول أخرى لها باحتلالها، وهو الأمر تعرضت له ليبيا مثلها مثل أي دولة أخرى بداية من الاحتلال اليوناني في القرن 7ق.م، الاحتلال الروماني في القرن الأول الميلادي ،الفتح العربي الذي كان في القرن 11 ميلادي مرورا بالغزو التركي في القرن 16 ميلادي وصولا إلى الاستعمار الايطالي سنة1911

---

[1] اغرب ياسين، **قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية 1990الى2010**،مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة الجزائر، (2011-2012)، ص37.

[2] بوبو شنشر محمد،السياسة الخارجية المغربية جامعة محمد الأول 02/03/2016 على الربط:

http//www.maghress.com/hespreess/46747 على الساعة :14:22

[3] جمال حمدان الجماهرية، **دراسة جغرافيا السياسة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996،ص19

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تبلغ مساحة ليبيا 1.760.000كم2 وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95بالمئة من إجمالي المساحة ، وتقع ليبيا على شاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد لحوالي 2000كم حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة ،حيث تشرف على كل ما يجري في الشرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة وكونها بوابة أوروبا إلى إفريقيا من جهة أخرى[1].

2. **النفط**: كان لاكتشاف النفط في ليبيا دور هام في زيادة أهمية ليبيا الإستراتيجية، إذ أصبح احد الدوافع التي تنشط الحركة الخارجية لليبيا وان تلعب دورا إقليميا ودوليا حيث يصل إنتاجه إلى 1.3 مليون برميل يوميا وتعتبر من الدول التي تمتلك احتياطيا كبيرا حيث طلت باستمرار إدارة النفط بكل ما يعتريها من تفاعلات ومصالح مع القوى الدولية خارج الأطر الثورية منذ تـــأميمها بعد قيام الثورة سنة 1969 ويقودها تكنوقراط ليبيون تعلموا في أوروبا وأمريكا[2].

يتميز النفط الليبي بأربع مميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي:

- الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث اعفي من إتاوة المرور فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي
- الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبترول العربي في مقابل بعد بترول الخليج عن سوقه
- إن حوض البترول الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله إلى الموانئ الليبية.
- ثم يأتي بعد ذلك كله نوعية البترول، فهو من النوع الخفيف وبالتالي يلائم كل الأغراض الصناعة ويموت الطلب عليه عالميا

فعامل النفط حسب الكثير من الباحثين أثر بصورة كبيرة على التنمية الاقتصادية من خلال اتجاه النظام السياسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي انطلاقا من الايدولوجيا التي نادى بها:" لا استغلال لشعب يأكل من وراء حدوده"، أما على المستوى الخارجي فقد أتاح النفط ادوار جديدة في السياسة الخارجية من خلال بروز أهداف جديدة على المستوى الإقليمي وعلى الصعيد الدولي حيث أن النفط الليبي اخرج ليبيا من دائرتها الضيقة التي وضعت نفسها فيها قبل الثورة 1969 حيث لعبت ليبيا دورا جديدا في إفريقيا من خلال تقديم المساعدات الخارجية لها، كما أنه جعل صانع القرار الليبي

---

[1] كميلة أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين** (1990-1998)، بنغازي، أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص22

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، قضايا مغاربية ، متحصل عليها من:

http//acpss .org .eg ./bhran. 03/02/2016***14..30htm

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتحرر من عقدة التبعية للعامل الخارجي كتأميم شركات النفط التي كان في الولايات المتحدة تسيطر على نشاطها سنة 1970 على اعتبار التأثير الواضح لها في دوائر صناعة القرار في ليبيا[1].

3. **الدور القيادي الإيديولوجي**: تؤكد أدبيات السياسة الخارجية أن السلوك الخارجي للدول ما هو إلا ترجمة لطبيعة الموقف الذي يواجهه صناع القرار وهنا تؤثر الجوانب الداخلية ،الخارجية والذاتية على عملية صنع القرار حيث يتضمن هذا الأخير شخصية القائد وإدراكاته ونسقه العقيدي، الذي يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رسم السياسة الخارجية حيث تزداد أهمية العامل القيادي بصورة مباشرة في رسم السياسة الخارجية ،حيث تزداد أهمية العامل القيادي في السياسة الخارجية للدول النامية بناء على مدى قدرة وقوة المؤسسات على الصنع والتنفيذ فكلما تدنى مستوى التطور المؤسساتي كلما زاد التأثير العامل القيادي على مخرجات السياسة الخارجية وهو ما أكد عليه بهجت قرني في دراسة للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث والذي أكد على انه لا يمكن دراسة السياسة الخارجية الليبية –باعتبارها لا تخرج على نطاق هذه السياسات - بمعزل عن هذه الجوانب-، حيث وصل **القذافي** إلى السلطة بانقلاب سنة 1969 على الملك **إدريس السنوسي** منهيا بذلك عهد الملكية متأثرا بخلفيتين وشخصيتين في نفس الوقت.

مما سبق يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية حسب **القذافي** في النقاط التالية[2]:

- التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الليبية
- ضرورة تحقيق الاستقلال التام بما في ذلك عدم السماح بوجود قواعد عسكرية
- التأكيد على ضرورة الالتزام بالحياد التام
- تأكيد **القذافي** بالموازاة مع شعارات الثورة الناصرية على ضرورة العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة والحقيقية.

[1] كميلة أحمد عثمان، مرجع سابق، ص28

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة واستنتاج:

في خلاصة القول فان السياسة الخارجية من الموارد الرئيسية في مفردات علم السياسة وهي أحد عناصر الرئيسة المكونة للسياسة العامة للدولة فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والكيان الإقليمي للدولة فهي تحتل موقعا مركزيا في السياسة العامة وتلعب دور في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، وكذلك تأمين المصالح الخارجية، كما أن للسياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي آو الاستقرار السياسي ولا يتحقق ذلك إلا بتركيز صانع السياسة الخارجية على العدو الخارجي كما أنها تعطي للدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري.

ومن هذا فان السياسة الخارجية تلعب دورا أساسيا داخليا في تدعيم سلطة صانع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على السلطة الداخلية وإضفاء مشروعية القائد السياسية في أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني
التكامل والاندماج المغاربي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

إن البحث عن الأساس الاقتصادي بين البلدان كأحد ابرز الإشكال التي ظهرت لتسيير العلاقات الاقتصادية الدولية وتقوية اقتصاديات البلدان المندمجة، وبالذات الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لأنه يتيح إمكانات اكبر للتخصص وتقسيم العمل، وبالتالي الانتفاع من اقتصاديات وفوران الحجم ومزايا الإنتاج الكبير، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق كفاءة إنتاجية أعلى، وذلك بالتخصص بين البلدان المندمجة في المجالات التي تحقق ميزة نسبية في إنتاجها، ويتم تبادل المنتجات بين هذه الدول المندمجة في إطار ما يتحقق لها من تخصص.

ومن هنا فان الاندماج الاقتصادي يظهر ويساعد على إلقاء الضوء على الإطار الذي يرسم فيه النقاش حول الاندماج المغاربي ومؤشراته. في حين أن الأبعاد السياسية والثقافية لا تكفي على الرغم من أهميتها، فعلى مستوى تغير المسار الاندماجي التي خاضت فيه المنطقة المغاربية، يبدوا العامل الاقتصادي أكثر فأكثر كبعد أساسي، خاصة عندما يكون البحث حول المؤشرات والمعطيات الاقتصادية للمنطقة المغاربية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للاندماج الاقتصادي

لمعرفة حقيقة الاندماج الاقتصادي المغاربي لابد من معرفة ماهية الاندماج[1]:

المطلب الأول: مفهوم الاندماج الاقتصادي

يطرح مصطلح الاندماج مشكلة التداخل بين المفاهيم من حيث تعدد المعاني التي تعطي المفهوم. فهو يتميز بالديناميكية ويغطي عدة جوانب، فمن هنا يمكن الحديث عن اندماج اقتصادي وسياسي واجتماعي، وعرقي. كما أن للمفهوم مضامين مختلفة قد تكون: إدماج،... أو توحيد أو تعاون، كما توجد هناك مفاهيم مماثلة له مثل التكامل والتكتلات والاعتماد المتبادل.

فمثلا الأستاذ **أكرام عبد الرحيم** في كتابه (التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي) يستخدم مصطلح التكامل للدلالة على التكتل والاندماج، وكذلك بالنسبة **لعبد الوهاب الكيالي** في (الموسوعة السياسية) نجده لا يفرق بين التكامل والاندماج، حيث يقول:" إن التكامل أو الاندماج هو"حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غاية في أي من العناصر المكونة وحدها"[2].

إن تداول مصطلح الاندماج في هذا الموضوع هو ليس بالدلالة على مرحلة معينة من العملية الاندماجية ككل وإنما للدلالة على العملية ذاتها، في أي مرحلة كانت حتى لو كانت في بدايتها.

فعلى الرغم من أن للاندماج الاقتصادي عدة تعاريف تختلف عن بعضها البعض فقد حاولنا في بحثنا هذا التطرق والإلمام بجملة من التعاريف وهي كالأتي[3]:

- فقد عرف **بيلا بلاسا** الاندماج الاقتصادي بأنه عملية وحالة، فبوصفه المفهوم كمسار أو عملية يشمل الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى وحدات وطنية مختلفة، أما عبارة حالة فهي تدل فقط على غياب الأشكال المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية وليس البحث عن إلغائها.
- أما **ماكلوب** في مناقشته لمفهوم الاندماج الاقتصادي يقول:" إن فكرة الاندماج الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم أكفاء للعمل" ويضيف انه في

---

[1] - شيخ فتيحة، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية) كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (2006-2007)، ص: 57-58.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990، ص779.

[3] أكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة، عربية للطباعة ولنشر، ط1، 2000، ص:43-44 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نطاق أية منطقة اندماجية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيّز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من إن يتساوى أسعار السلع المتساوية جميع أنحاء المنطقة الاندماجية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل".

- ويرى **ماكلوب**:" إن جوهر الاندماج الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات، التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة، ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وان لم تكن بالكفاية وحدها لإحراز الاندماج الكامل، الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شانها إن تؤمن استمرار عدم التمييز، وان تؤكد عدم التحيّز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان".

فعلى الرغم من الاختلافات في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي قدمها بعض الاقتصاديين الغربيين في أن الاندماج الاقتصادي هو تلك العملية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الوحدات الوطنية المختلفة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص إمام جميع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية في شكل زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك .

- يعرف **لبيب شقير** الاندماج الاقتصادي بأنه:" عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول. تتحدد درجاته المتصاعدة - والتي تبدى من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الاندماج الاقتصادي الكامل- حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة ودرجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الإطراف، ويتطلب الاندماج الاقتصادي بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح **(الجماعة المتكاملة)** التي يجري إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف التي تتوقف عليها طبيعة هذه الوسائل والأدوات ومداه.

ومن هنا تعقد فكرة الاندماج الاقتصادي وعمليته حيث لا تقتصران من حيث دوافعهما وطبيعتهما وأثرهما على الجانب الاقتصادي وحده، ولكنهما تخضعان للعديد من العوامل المركبة من سياسية واجتماعية وتاريخية وجيوسياسية، فضلا عن كونهما تجريان حسب كل حالة،في إطار نظم وظروف دولية ذات طبيعة معقدة ومركبة هي الأخرى مما يجعل من الضروري دراسة هذه الجوانب جميعا لفهم الطبيعة الحقيقية والعميقة لعملية الاندماج الاقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتبين من هذه التعارف المختلفة إن الاندماج الاقتصادي هو ليس عملية بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد والشمول والمرحلية، وان آثارها تتجاوز الجانب الاقتصادي لتؤثر في الجانب السياسي والاجتماعي[1].

- فكما يقول الأستاذ **يوسف حلباوي**:" الاندماج الاقتصادي عملية معقدة ومتشابكة، تتضارب فيها المصالح وتختلف فيها المواقف، فالاندماج إذن ليس عملية عفوية، بل عملية يجري تطبيقها بوعي وإرادة، تستوجب تقاربا مستمرا، وتدريجيا عن طريق اتخاذ خطوات متتابعة ومنسقة، تجبر على التضحية مرة للكسب في المرة التالية، ويستدعي تغيرا جذريا للهياكل الاقتصادية القطرية. وهي لا تشمل عملية التبادل فقط، بل تشمل أيضا عملية الإنتاج و الاستثمار ومجموعة واسعة من العلاقات المالية والنقدية والعمالية حتى تكاد تشمل جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المتكاملة"[2].
- وفي تعريف آخر فان عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرف أيضا مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي[3].

ومع ذلك فان الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة بين الاقتصاديات المتكاملة .

كما يرى Tinbergen:" إن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها B. Balassa، فيرى انه عبارة عن إيجاد لأحسن السبل **الأطر** للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون"[4].

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه:" عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة".

إذن من خلال ما سبق ذكره من التعاريف للتكامل الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي:" وهو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية

---

[1] أكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص:44-45 .

[2] يوسف حلباوي، **الصناعة والتكامل الاقتصادي العربي**، دمشق، ط1، 1989، ص166.

[3] Bela Balassa, the theory of Economic Integration (London :George Allen And unwin itol, 1969) . p1.

[4] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه الدول في الأخير كلا واحدا ".

إذا يمكن لنا استنتاج أهم عناصر الاندماج الاقتصادي الدولي المتمثلة في[1]:

- إن الاندماج الاقتصادي الدولي عملية تقود البلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية إلى وضع يتجه إلى التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية، وإذابة الاقتصاديات لقومية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة الاندماج الاقتصادي التام .
- تغذية البلدان الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للبلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية وفي مرحلة الاندماج الاقتصادي التام والمتمثلة في مجموعة الإجراءات الخاصة بتأسيس وبناء السوق الموحدة (التدابير الخاصة بإزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية بين البلدان الأعضاء في المنطقة الاندماجية وإقامة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي وإقامة نظام موحد للضرائب غير المباشرة) و مجموعة الإجراءات الخاصة بتنسيق السياسات.

الفرع الأول: الفرق بين التكامل والتعاون الاقتصادي

الفرق بين التكامل والتعاون يكمن في النوعية والكمية معا، حيث إن عملية التكامل الاقتصادي تشتمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى[2]: في حين يقصد بالتعاون الاقتصادي تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، أما مصطلح الاندماج الاقتصادي فقد عرفه الاقتصادي المصري **أحمد الغندور** على أنه:" عملية إذابة الاقتصاديات المختلفة في اقتصاد واحد وله درجات تتفاوت حسب العناصر التي تتحقق من قيام الاندماج"[3].

الفرع الثانيي:مزايا التكامل الاقتصادي

تحرص الدول على إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية أو الاندماج في الكيانات الاقتصادية الكبرى بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب والتي تعتبر الدافع الحقيقي والمباشر وراء إقامة هذه التكتلات الاقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2001، ص 54 .

[2] Bella Balassa, thetheory of économico intégration, Richard Darwin, Inc., Homewood. illinois. 1961. p3.

[3] أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي**، معهد البحوثو الدراسات العربية، القاهرة، 1970، ص:2-4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. يعد التكامل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتجمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية، سواءا على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة أو العالم النامي على وجه الخصوص[1]
2. اتساع حجم السوق يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا اكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالمية ولاشك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي إشباع حجم السوق إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل[2]
3. تنويع فرص استغلال الموارد و زيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث إن امتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع وعوامل الإنتاج[3]
4. يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهذا كله لكونه يعد من أنجع العلوم قصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا كبيرا من التناسب بين إعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة وزيادة مستويات الإنتاج وتحسن في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة[4]
5. اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن أي ترتيب تكاملي مرسوم بعناية يمكن إن يكون أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هذه الترتيبات تشجع التدفقات الاستثمارية

---

[1] مفتاح صالح، **سليم قط، واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق"، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 17-19 أبريل 2007، ص69.

[2] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص:52-53 .

[3] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة**، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي)، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2012-2013)، ص7.

[4] نفس المرجع، ص7 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سواءا بين الدول المشاركة، أو من خارج الترتيب التجاري، إضافة على الانتفاع ببعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا ومصادرا لتمويل منخفضة التكلفة وكفاءات التسيير والتسويق[1]

6. زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع وتحفيز الاستثمار، فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، إضافة إلى تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية[2]
7. يساعد التكامل الاقتصادي على توفير الظروف والشروط المواتية لتسريع عمليات التطوير والتحديث، بتضافر جهود الأطراف المتكاملة، عملا على بلوغ استخدام الأساليب التقنية والتكنولوجية في الإنتاج التي تحتاجها المشاريع الكبيرة، كما يساعد أيضا على زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي، وتوفير الحماية اللازمة والكافية لمواجهة الهزات الاقتصادية ومناقشة القوى الاقتصادية والخارجية أو الأجنبية[3]

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في إطار واتفاق بينهما على تبادل الامتيازات والافضليات التجارية حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزمع إحداثه، وتختلف التجمعات الاقتصادية حسب أهمية الفضليات والامتيازات الممنوحة وكذلك مدى عمق الاندماج المزمع تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية[4]

---

[1] عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية**، (دراسة بعض آثار لنافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو-متوسطية على الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، (2007-2008)، ص71 .

[2] عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، ص7.

[3] بوكساني رشيد، **ديبش أحمد، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص3.

[4] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص:61-62.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن اجل الوصول إلى أعلى مرحلة وهي الاندماج يجب المرور بخمس مراحل حددها **بالاسا** كما يلي[1]:

1- مرحلة التبادل الحر:

خلال هذه المرحلة تلغى الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء، وهذه المرحلة تسبقها مرحلة الافضليات الجمركية التي تشكل المستوى الأول لاندماج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعاونة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارة البينية.

2- مرحلة الاتحاد الجمركي:

تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء "خارجي" أو "محيطي" يتجلى في إن الأقطار في طريق الاندماج تمر من مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم[2]

3- مرحلة السوق المشتركة:

هذه المرحلة تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى والثانية، وهكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا على البضائع فقط بل كذلك على عوامل الإنتاج، هذا الانتقال التام للعوامل مضاف إلى انتقال البضائع في إطار الاتحاد الجمركي سيعطي السوق المشتركة وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج.

4- مرحلة الوحدة الاقتصادية:

هنا تزول القيود الجمركية وتبدأ عملية انتقال البضائع وعوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وذلك للقضاء على التميز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات، بحيث تشكل مرحلة متقدمة من اندماج الأسواق وتتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء، أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها.

5- مرحلة الاندماج التام:

وتعتبر أعلى المراحل إذ انه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات، السلع وعوامل الإنتاج بين الأقطار والأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص195.

[2] Jean-François Mitaine, François pequorul, les unions économiques régionales, Paris, Armand Colin, 1999, p16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والضرائبية والاجتماعية بين الدول المندمجة، كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء[1]

ويعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهي تتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاونا إقليميا يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية، والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة. ويمكن القول هنا إن الإقليمية يمكن إن تنقسم إلى قسمين: **الإقليمية المفتوحة** ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، أما **الإقليمية الرخوة** فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني.

ومن المفيد التعرفة بين التعاون الاقتصادي والتكامل، فالتعاون يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي بإتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية، وهذه السلطة العليا تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء، وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي.

وخلاصة القول إن مراحل التكامل الاقتصادي في نظرية التكامل العربي التي حددها B.Balassa؛ تمر بخطوات محددة وهي منطقة التجارة الحرة التي تلغى فيها الضرائب بين الدول الأعضاء والاتحاد الجمركي حيث تزول العوائق أمام انتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الدول خارج الاتحاد، والسوق المشتركة وفيها تلغى بالإضافة إلى التعريفة الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والاتحاد الاقتصادي الذي له خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ثم التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل الوحدة النقدية وتوحيد السياسات التجارية والاجتماعية وسياسة التوزيع وهذه المرحلة لم تصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما فيها الاتحاد الأوروبي[2]

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي

تكمن دوافع الدول التي تريد إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها إلى إيمانها بالأهداف والمزايا التي سوف تحققها من وراء مشروعها التكاملي، وتعتبر المكاسب المشتركة من أحداث تكتل اقتصادي ما هي قوة الدفع الحقيقية لهذه الدول للتغلب على المشكلات والعقبات التي تواجهها وإقناع الرأي العام الداخلي بمدى أهمية هذه المكاسب وضرورة الالتزام بمتطلباتها.

---

[1] المرجع سابق، ص63.

[2] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، (2006-2007).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد تختلف أسباب تكوين تكتل اقتصادي من دولة إلى أخرى، غير انه توجد عدة عوامل يمكن إن تشكل في مجموعها دوافع تكوين تكامل اقتصادي يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

أولا: زيادة معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار. فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج.

كما يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون وجود سوق إقليمي محمي **الصناعات الإقليمية الناشئة**، حيث تصبح ذات قدرات تنافسية دولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي للنمو[2]

ثانيا: زيادة اتساع السوق وتحقيق وفورات الحجم

يعتبر زيادة حجم السوق من الدوافع المهمة للدول لتكوين تكتل اقتصادي وذلك من اجل تصريف منتجاتها من السلع والخدمات، لأن التكامل الاقتصادي يسمح بفتح أسواق الدول الأعضاء ورفع الحواجز على التبادل التجاري، بالإضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية (داخل المنطقة التكاملية)، وبالتالي فإن اتساع حجم السوق يترتب عليه عدة نتائج منها[3]:

- فرصة اكبر للمشروعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتشغيل طاقات إنتاجية معطلة.
- تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.
- زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاندماج.

ثالثا: تحسين معدل التبادل التجاري[4]

يترتب على إزالة الرسوم الجمركية داخل المنطقة التكاملية انخفاض أسعار صادرات كل دولة عضو إلى باقي الدول الأعضاء، وبالتالي يزيد الطلب في كل دولة على صادرات باقي الأعضاء

---

[1] عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

[2] زايري بلقاسم، تحليل إمكانية التكامل العربي الإقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي، مجلة جامعة الشارقة:العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، فبراير2009، ص60.

[3] أكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة مديولي، 2002، ص60.

[4] إبراهيم بوجلفة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية**، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، (2013/2012)، ص10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيزيد بذلك معدل التبادل التجاري داخل منطقة التكامل. وهو ما تدل زيادة الحادة في الصادرات الصناعية المكسيكية في أعقاب إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كما يمكن الدول الأعضاء من التكامل الاقتصادي من تعديل شروط التبادل التجاري بيتها وبين العالم الخارجي حسب مصالح الدول الأعضاء ويعطي التكتل الاقتصادي قوة تفاوضية عند الاتفاقيات الخارجية مع العالم الخارجي[1]

رابعا: تحسين مناخ الاستثمار

إن تكوين التكتلات الاقتصادية من شأنه إن يشجع الاستثمار الوطني والأجنبي على السواء فتشجيع الاستثمارات الوطنية يحدث كنتيجة للانخفاض المتوقع في تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة الاقتصادية واتساع السوق.

كما أن الدول الأجنبية المتضررة من قيام التكتل سوف تحاول الاستثمار في احدي الدول الأعضاء لإنتاج السلع التي كانت تصدرها لها قبل قيام التكتل إلى باقي الأعضاء الآخرين[2]

خامسا: زيادة المنافسة

يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين

سادسا: تدعيم المركز التفاوضي

يتيح تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول إلى تدعيم المركز التفاوضي لهذه الدول، لأنها تتفاوض من منطلق تكتل واحد وليس كدول متفرقة وذلك نتيجة اتساع السوق وكبر حجم صادراتها وورادتها واستخدام ذلك للحصول على تفضيلات من الدول غير الأعضاء بالإضافة إلى تحسين وتدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، أي استعمال قوة التكتل الاقتصادية كورقة ضغط[3]

سابعا: دوافع غير اقتصادية

كما أن هناك بعض الدوافع غي اقتصادية تدفع بالدول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها وهذه الدوافع تأخذ الصيغة السياسية، ومن أهم هذه الدوافع:

---

[1] العبد رزق الله، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.

[2] محمد إبراهيم محمود احمد الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية واتفاقيات التجارة العالمية أي خيار للدول النامية**، جامعة عين شمس، مصر، بدون تاريخ.

[3] إبراهيم بوجلفة، مرجع سابق، ص11.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، وتقوية الروابط الاقتصادية فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي.
- تحقيق الوحدة السياسية، خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة، تتمتع بعلاقات ثقافية واجتماعية وتاريخية عميقة، ولذلك قد يتمثل التكامل الاقتصادي أول الخطوات نحو الوحدة السياسية[1]
- وجود روابط تاريخية وثقافية قوية بين شعوب بلدان المجموعة والقرب الجغرافي، هذا الأخير يعد من أهم المقومات الضرورية لإقامة التجمعات الاقتصادية بين بلدان الجوار لاشتراكها في تحقيق نفس المصالح ونفس الأهداف، وذلك لمعرفتها ودرايتها العميقة بمواقف الأطراف العضوة.

تناغم العامل السياسي وتفاعل السياسات في المنطقة مع بعضها البعض، إذ نجد الإدراك السياسي لأوروبا الغربية لاقامة تجمع بينها أكثر من ضرورة وحتمية بعد الحرب العالمية الثانية إمام سيطرة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا[2]

[1] زايري بالقاسم، مرجع سابق، ص60.

[2] محمد الشريف منصوري، **إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي**، (رسالة دكتوراه في علوم الاقتصاد/إدارة أعمال)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، (2009/2008)، ص75.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني : مؤشرات التكامل الاقتصادي المغاربي

إن تقييم السياسة الاقتصادية لدولة أو لمجموعة من الدول ليس له معنى إلا إذا كان يسمح بقياس اثر البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان وفي التقدم الاقتصادي، والنمو الاقتصادي هو الذي يضمن مواصلة الجهود التنموية بفضل خلق فائض اقتصادي على المستوى الاقتصادي الكلي وإعادة استثماره بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في القطاع المنتج، لكن النمو الاقتصادي وحده لا يستطيع ضمان التنمية ولا ضمان التوزيع العادل للموارد والثروات[1]

إن معرفة حجم الوارد المتاحة على مستوى الدول المغاربة في غاية الأهمية من ناحية إبراز درجة تقصير السياسات التنافرية على مستوى دول الاتحاد في استغلال تلك الإمكانيات لتخفيف التبعية الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، ومن ناحية أخرى فان عملية إظهار الحجم الحقيقي لتلك الإمكانيات والموارد يظهر نسبة العجز التي قد تؤول إلى نقص الموارد، كما تبرز تلك الأهمية لأنه لا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف دون الانطلاق من معرفة لحجم إمكانياتها الذاتية.

المطلب الأول: الموارد المتاحة في دول الاتحاد ألمغاربي

تتوفر دول الاتحاد المغاربي من اقليم بنغازي شرقا **(ليبيا)** إلى المحيط الأطلسي غربا بثروات طبيعية هائلة بعضها لم يستغل والبعض الأخر لم يكتشف بعد، فالاستغلال الجيد لهذه الثروات الكبيرة يمكّن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة التبعية الاقتصادية وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة، فهناك تنوع في الموارد والثروات الطبيعية: محاصيل زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة، وموارد مالية معتبرة.

1- **شساعة الإقليم**:

تمنح الجغرافيا امتيازا كبيرا للمنطقة المغاربية، فهي تغطي شمال القارة الإفريقية قريبة من أوروبا، وبجوار المشرق العربي، تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، بهذا فان وضعيتها الجغرافية تمنح للدول الأعضاء موقعا استراتيجيا في مجال المبادلات مابين إفريقيا والقارة الأوروبية من جهة، وأوروبا والمشرق العربي من جهة أخرى. بهذا يشكل المغرب العربي نقطة عبور أساسية إلى أوروبا وإفريقيا والمشرق العربي جغرافيا، تغطي هذه الدول الخمسة مساحة معتبرة تقدر بحوالي 5,785,591كم^2، هي بذلك تقل مساحة عن الاتحاد السوفيتي سابقا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، الصين واستراليا، وتكبر مساحتها بكثير مساحة الهند

[1] شيح فتيحة، مرجع سابق، ص116.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والسودان، تغطي دول الاتحاد المغاربي (4%) من الأراضي اليابسة للكرة الأرضية، (19)% من أراضي القارة الإفريقية و(40%) من أراضي الوطن العربي، فكلما ارتفعت المساحات واستغلت بطريقة جيدة، ارتفعت فرص الحصول على موارد متنوعة[1]

2- **الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية**:

تتميز المنطقة المغاربية بتنوع بيئتها الطبيعية اذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئة الزراعية وتنوع المحاصيل النباتية من[2]:

أ. المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار التي تسقط في الشتاء وتتمثل على وجه الخصوص في القمح والشعير اللذين يغطيان مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية.

ب. المحاصيل التي تتحمل الجفاف وتعتمد على الري، تستطيع مقاومة جفاف الصيف بطريقة أو بأخرى. وتضم هذه المحاصيل الزيتون والتين وأشجار البلوط وبعض الأشجار المنتمية للبحر المتوسط.

ج. المحاصيل التي تعتمد تماما على الري سواء كان ريًا دائما مثل: الحمضيات والكروم أو ريا سنويا مثل الخضروات والإزهار، وهذه المحاصيل تشمل مساحة صغيرة بالنسبة لمجموع المساحة المزروعة غير أنها تساهم بنصيب كبير في تجارة الصادرات.

ومن هذا يبدو إن هذه المحاصيل في معظمها تشبه المحاصيل المنتجة في دول البحر المتوسط الأوروبية، هذا ما يجعل الدول الأوروبية تمارس حماية شديدة فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية. بالإضافة إلى تنوع المحاصيل الزراعية تتنوع كذلك الثروة الحيوانية والسمكية، تحتوي المنطقة المغاربية على حوالي 22 **مليون هكتار** من الأراضي الصالحة للزراعة[3]، أي ما يعادل (4,5%) من المساحة الإجمالية للدول المغاربية.

والجدول التالي يبين مجموع المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة الأراضي المروية منها في دول الاتحاد المغاربي.

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص125.

[2] شيخ فتيحة، مرجع سابق، ص117.

[3] نفس المرجع، ص117.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول (2-1): الأراضي الزراعية في المنطقة المغاربية

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار (أ)	نسبة (أ) إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة من (أ)	الأراضي الرعوية % من المجموع
الجزائر	282,2	07,5	%03	%07	%02
المغرب	44,6	08,7	%19,4	%13	%17.5
تونس	15,5	03.0	%19.5	%7,5	%4,1
ليبيا	17,6	01,7	%01,0	%11	%0,4
موريتانيا	102,5	00,2	%0,2	%10	%4,8
المجموع	468,8	21,1	%4,5	%04	

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2000\2001، ص288

يبين الجدول السابق الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الأقطار المغاربية، فرغم أنها لأتزيد عن (4,5%) من المساحة الإجمالية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان فهي تبلغ 21 مليون هكتار وتشكل (30%) من المساحة المزروعة في العالم العربي هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها ساء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية والتي تجعل النسبة الممكنة اكبر من النسبة الفعلية الحالية، خاصة إذا علمنا بان الموارد المائية في الوطن العربي والمقدرة بـــ353 مليار متر مكعب سنويا لا يستخدم منها سوى النصف للإغراض الزراعية والصناعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة المغرب العربي فانه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالاستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية.

فطالما إن نسبة الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة سواء في مجال الطاقة الكهرومائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث يبلغ عدد السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 20,8 مليون نسمة أي (25%) من مجموع سكان الاتحاد المغاربي، أو في مجال المياه المخصصة للعلاج، وكذا الري..فان الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الاستغلال والقصور في الاستخدام.

كما أنه هناك إمكانية لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية، فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار، نسبة هامة منها لا تقل عن (40%) توجد بمنطقة المغرب العربي التي تمتد من جهة إلى أخرى على آلاف الكيلومترات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البحرية بدءا من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا وما تحتويه من إمكانيات هامة لتطوير مكانة هذه الاقتصاديات في إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الإقليمية والقطرية[1]

3- الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية:

تتوفر منطقة المغرب العربي على موارد اقتصادية هامة تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة، حيث تشتمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار م^3، واحتياط بترولي يتجاوز 5 مليار طن مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب (تم اكتشاف في عام 1997 مناطق بترولية، وأحواض من الغاز والزنك والحديد...لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت في المنطقة). والجدول التالي يبين أهمية الاحتياطات المؤكدة في الدول المنتجة الرئيسية.

الجدول رقم(2-2): الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر وليبيا

المواد / الدول	البترول (مليون طن)	الغاز (مليار م^3)
الجزائر	1200	4500
ليبيا	3800	1300
المجموع	5000	5800

Source : Atlaseco 2004, p5,155.

بالإضافة إلى احتياطات الغاز البترول توجد هناك احتياطات هامة من الفوسفات التي تزيد عن 6 **مليار طن** وخاصة في المغرب وتونس، إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة اندماجها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية.

[1] صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2003/2، الجزائر، 2003، ص:2-3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (2-3): إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية 2001

الوحدة : مليون طن، ماعدا الغاز مليار م^3

الإنتاج / الدول	البترول	الغاز الطبيعي	الحديد	الفوسفات
الجزائر	65	140	1,5	0,8
المغرب	0,02	0,04	0,006	22
تونس	3,5	1,7	0,18	8
ليبيا	67	5,6	1,5	/
موريتانيا	/	/	11	/
المجموع المغاربي	135	147	14	31

Source : Atlaseco 2004

بهذا يظهر إن الإمكانيات المنجمية المؤكدة هي كثيرة والاستشراف في مجموع الأقاليم الوطنية المغاربية لا يزال في بدايته، غير إن الاستغلال المثمر لكل هذه الثروات والموارد يبقى خاضعا لتطور السوق الدولية. استغلال هذه الثروات والعمل على تحويلها في الأقاليم المغاربية بدلا من تصديرها كمواد خام سوف يكون له الفضل في خلق نشاطات اقتصادية جديدة ومناصب شغل في المنطقة المغاربية[1]

4- الطاقة البشرية:

يقطن في منطقة المغرب العربي أكثر من 80 مليون نسمة يتوزعون على خمسة بلدان مختلفة من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضاري والقطاعي والعمري والجنسي والثقافي، ويزداد هذا الاختلاف خاصة بين شمال المنطق وجنوبها، حيث تعرف السهول المغاربية أكثر الكثافات السكانية في المنطقة وتوجد بها أهم المدن[2]

ولإبراز أهمية هذه الطاقات البشرية (رأسمال البشري) وضرورة تفعيلها للقيام بدورها الحضاري على مستوى هذه المنطقة لاسيما في مجال توفير احتياجاتها الحياتية الأساسية المتنامية، سوف نتعرض لبعض المؤشرات الإحصائية التي تبين لنا وضعية هذا الرأس المال البشري الهام.

[1] شيخ فتيحة، مرجع سابق، ص ص 119،120.

[2] Le Maghreb in : http://wikipedia,org/wiki/union_du_maghreb.html .16:30.15/03/2016.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية:

إن معرفة حجم السكان وتقديراتهم المستقبلية ومعدلات نموهم يظهر لنا أهمية دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة ويبين لنا مخاطر عدم القيام بإجراءات جادة لتامين احتياجاتهم الضرورية من جهة أخرى.

الجدول رقم (2-4): نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية في بلدان الاتحاد المغاربي

الدول	السكان (بالملايين)			معدل النمو السنوي (%)			الهيكل العمري			
							اقل من 15 سنة		من 15 سنة إلى 65 سنة	
	1992	2002	2025	80-65	90-80	2000-90	2002	2025	2002	2025
الجزائر	26,3	31,4	43	3,1	3	2,2	35	25,7	61	68,5
المغرب	26,3	31	41	2,5	2,6	1,8	34	25,7	62	68
تونس	8,4	10	12	2,1	2,3	1,6	29	23,4	65	68,5
ليبيا	4,9	5,5	8	4,3	4,1	3,6	34	39,5	63	56,7
موريتانيا	2,1	3	5	2,4	2,4	2,8	44	42,4	53	55
مجموع دول الاتحاد	68	84	132	2,9	2,9	2,7	35	31	61	64

المصدر: صالح صالحي، المرجع السابق الذكر، ص4.

الجدول السابق تعبير رقمي لنمو السكان وتقديراتهم المستقبلية في المنطقة المغاربية، حيث تبين الأرقام حجم الطاقات البشرية المتوقعة بمنطقة الاتحاد المغاربي الذي ارتفع من حوالي 70 مليون نسمة مع مطلع سنة 1994 إلى أكثر من 80 مليون نسمة سنة 2002 إلى أكثر من 132 مليون نسمة خلال الربع الأول من القرن القادم. إضافة إلى هذا الرقم الهام من السكان حاليا فان أكثر من (40%) منهم تقل أعمارهم عن 15سنة، بمعنى أن نسبة الشباب في سوق العمالة فيهم تتراوح بين (65 و70)، مما يعكس ارتفاع نسبة التكفل في حالة البطالة وهذا الوضع قد تغير مع بداية القرن الواحد والعشرين حيث نجد بان معظم السكان أي أكثر من (55%) في سن العمل، وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والوطنية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحالية وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

فإذا ما تم الربط بين الخصائص الديمغرافية في الدول المغاربية وعلاقتهما بالتنمية في المنطقة نجد أن دول الاتحاد المغاربي تتحكم بطريقة سيئة في الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه المنطقة، حيث أن الدول المغاربية لا تتحكم في النمو الديمغرافي (باستثناء تونس التي طبقت مبكرا برنامج تباعد الولادات)، وتنتج عن هذا النمو الديمغرافي في نتيجتين هما:

- عدم التكافؤ بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي: بنسبة نمو ديمغرافي تزيد عن (3%) ونسبة تحضر تعادل (55%) تشكل المنطقة المغاربية كيانا ذو احتياجات وطموحات متزايدة قد تعرقل المشروع التنموي على المدى البعيد.
- البطالة وعدم التوازن الإقليمي: تشكل أزمة التشغيل والبطالة مشكلا كبيرا تعاني منه المجتمعات المغاربية، كنتيجة للوضعية السيئة للاقتصاديات المغاربية وانخفاض المداخيل الخارجية للمغرب العربي (بسبب انخفاض سعر النفط منذ 1986 والفوسفات وباقي المنتجات التي تصدرها دول المغرب).

تتميز وضعية الشغل في المنطقة المغاربية ببطالة جزئية، تمس حوالي (80%) من السكان الذين هم في سن العمل، بـــ600.000 بطال في الجزائر، و700.000 في المغرب و300.000 في تونس، وهذا المشكل سوف يتفاقم أكثر بسبب الرجوع المرتقب لحوالي 1,5مليون عامل مهاجر إلى الدول الأصلية[1]، البلد الذي لا يعرف هذه الظاهرة هو ليبيا، بسبب ضعف الكثافة السكانية في هذا البلد وكذا الاحتمالات الكبرى للعمل الذي يوفرها قطاع الفلاحة، الصناعة وقطاع المحروقات (البترول) والقطاع التجاري. والتي تعرف تسهيلات بسبب توفر العملة الصعبة. فالبطالة في مجموع الدول المغاربية تمس على وجه الخصوص المناطق الريفية والفئات الشابة من السكان وتحدد أهمية البطالة الريفية وبطالة الشباب البنيوية لازمة التشغيل في المغرب العربي، والتي رافقها توسع الفقر ونقص تغطية الحاجيات الأساسية للسكان المحرومين.

المطلب الثاني: الدوافع المساعدة على تحقيق التكامل في الاتحاد المغاربي

العوامل الداخلية من الدوافع المساعدة على تحقيق التكامل والتي تعتبر في حد ذاتها مكسب لاتحاد المغرب العربي، حيث تزداد أهميتها عندما مقارنة بتلك الموجودة في الوحدة الأوروبية، لذا فإنها تكون لا محالة المحرك لأقطار المغرب العربي للمضي قدما في تجسيد فكرة الوحدة التي ظلت تراود المواطن المغاربي منذ سنين عدة تفرضها عوامل اللغة والدين والتاريخ المشترك، والمصلحة المشتركة.

[1] عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق، ص131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفيما يتعلق بشروط البيئة الداخلية فإننا نقصد بها الأسس والمقومات التي يجب إن تتوافر عند قيام أية وحدة مغاربية، أو تجربة تكاملية بين أقطار المغرب العربي، إذ بدونها لا يمكننا التحدث عن محاولات تكاملية.

والشروط الداخلية للوحدة التكاملية المغاربية لا تختلف كثيرا عن غيرها من التجارب الوحدوي الأخرى، وبالأخص في تجربة السوق الأوروبية المشتركة ويمكن حصر هذه الشروط فيما يلي[1]:

1- **الموقع الجيواستراتيجي**:

نظرا للموقع الذي تتميز به منطقة المغرب العربي عن العديد من المناطق الأخرى في العالم، وهو وجودها وتموقعها في وسط مركز قارتين، فهناك القارة الأوروبية تقابلها من الناحية الشمالية والضفة الغربية الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، والقارة الإفريقية تحده من الجنوب، إذ هي القاعدة الخلفية والإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

كل هذا يعني إن منطقة المغرب العربي تشكل العمق الجيواستراتيجي للقارة الأوروبية والوطن العربي كله.

2- **الثروات الطبيعية والطاقوية**:

أ. **التنوع والتباين في حجم الثروات المتاحة**: إن من حظ دول المغرب العربي إن اقتصادياتها تتوفر على العوامل التي تساعدها على قيام تكتل اقتصادي يقوم على أساس الميزة التقنية انطلاقا من فكرة الاقتصاد البريطاني (ريكاردو) انطلاقا من هذا التنوع في الثروات فانه يمكن تشكيل تكامل يكون مصدرا للتقدم الاقتصادي في هذه الدول (السمك والحديد في موريتانيا، السمك والفوسفات والزراعة في المغرب، النفط والزراعة في الجزائر، النفط في ليبيا، رأس المال البشري في تونس)[2].

ولكي نحدد حجم بعض الموارد الطبيعية في أقطار المغرب العربي اعتمدنا على الجدول التالي[3]:

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق، ص222.

[2] سامي عفيفي حاتم: **التجارة بين التنظير والتنظيم**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 1994، ص100.

[3] تقرير صادر عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، تونس، 1995، ص12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (2-5): يوضح أهم الموارد الطاقوية والمعدنية بأقطار المغرب العربي (إحصائيات سنة 1994):

البلد	إنتاج النفط مليون طن سنويا	احتياطي النفط مليون طن سنويا	إنتاج الغاز مليون طن سنويا	الفحم مليون طن سنويا	الفوسفات مليون طن سنويا
تونس	4,45	57	/	/	6,2
الجزائر	52	/	51	/	/
ليبيا	68	/	/	/	/
المغرب	/	/	/	/	20375
موريتانيا	/	/	/	10	/

ب. المقومات الحضارية:

- **اللغة**: اللغة العربية تمثل أداة ووسيلة للتعبير عن كل المظاهر الثقافية والفكرية لأفراد المنطقة، وبالتالي فهي لغة الماضي والحاضر والمستقبل وكذا لغة التاريخ والوطن كما سبق وذكرنا ذلك، وقد ذهب الفيلسوف الألماني **هاردلي** Hardley إلى القول:" إن لغة الشعب تمثل في كل الأحوال روح الشعب نفسه... فلغة الآباء والأجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والثقافة والتاريخ والفلسفة والدين"[1]

في حين يقول الفيلسوف الألماني:" إن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتحدث بها تأثيرا لا حد له، يمتد إلى تفكيره وإرادته وعواطفه، تصوراته والى أعماق أعماقه، وان جميع تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة به".

- **الدين**: إن وحدة الدين ضرورة ملحة لوحدة الشعب، وان تعدد الأديان لا يمنع من قيام هذا الأخير، ولا يضعف من قوته أو يؤثر في كيانه، كما يبق وذكرنا ذلك فهناك دول تعتنق العديد من الديانات، ومع ذلك فان شعبها له مواصفاته القانونية، أما إذا رجعنا لشعوب أقطار المغرب العربي فهي تدين بالديانة الإسلامية الواحدة وبمذهب واحد إلا وهو المذهب المالكي، إذن تعدد الديانات لا يطرح في الأقطار المغاربية[2].

[1] محمد عابد الجابري وآخرون، **وحدة المغرب العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص77.

[2] محمد الشافعي ابوراس، **نظم الكم المعاصرة**، القاهرة، الناشر عالم الكتب، 1984، ص23.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما إن الاختلافات المذهبية ليست موجودة تماما، فالإسلام هو أداة للوحدة بين الشعوب فمن القضايا التي نبذها الإسلام بعنف التفرقة والتجزئة، لأنهما عنصران من عناصر الضعف والانحطاط[1].

- **التاريخ المشترك**: يعد التاريخ وعي الأمة، وذاكرتها الحية، والشيء الذي ميز منطقة المغرب العربي هو إن أقطارها مرت بنفس الراحل التاريخية السياسية والاجتماعية، والثقافية، فقد جاءت الأحداث الكبرى التي عرفتها الأقطار المغاربية بنفس المميزات، فهي متشابهة إن لم تكن واحدة.

وإمام هذه الحملات الاستعمارية المتتالية على منطقة المغرب العربي ظهرت الشعوب المغاربية عاجزة تماما في صدها، والوقوف في وجهها والحفاظ على سلامة أراضيها ويعود هذا أساسا لعدة أسباب نذكر من أهمها:[2]

§ غياب سلطة مركزية تكون مصدر قوة الشعوب المغاربية، باستطاعتها قيادة الكفاح المسلح ضد المستعمر.

§ عدم وجود وحدة وتماسك بين السكان الذين شعروا بضعف الأسر الحاكمة فانقادوا إلى التمرد والعصيان متسببين بذلك في كثير من الفوضى والاضطراب الذين أزالا كل أنواع الأمن والاستقرار.

§ تفشي ظاهرة الخرافات والشعوذة في كيان الشعوب المغاربية والتي كرست عمق التخلف الحضاري في المنطقة.

- **المصلحة المشتركة**: إن ما يلاحظ على اقتصاديات أقطار المغرب العربي عندما ندرس تطوراتها منذ العقود الثلاثة الأخيرة، أنها تتزايد في التراجع من حيث الإنتاج، وتتزايد في التطور من حيث التبعية الاقتصادية والمالية للاقتصاد العالمي.

وعند استعراضنا للأسباب الرئيسية التي أدت إلى ذلك فإننا نجد أهمها إن[3]:

§ اختلاف الإمكانيات المالية المتوفرة من قطر لآخر، والتي تعتبر من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي حيث من خلال هذا التكامل يمكن للدولة ذات العجز المالي مثل: موريتانيا تستطيع إن تحصل على التمويلات اللازمة للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي في إطار المغرب العربي، كما تتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافع وفرص

---

[1] كريم يوسف احمد كشكاش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، الإسكندرية، الناشر منشاة المعارف، 1987، ص249.

[2] محمد العربي الزبيري،**مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1986، ص15.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مريحة لاستثمار فوائدها، ليبيا والجزائر في المشاريع التي تؤدي إلى الرفع من التكامل الاقتصادي دون الحاجة إلى التمويل من المؤسسات الدولية ذات التكلفة المرتفعة ما يحقق منافع كبيرة تنعكس على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

§ الوفرات الناتجة عن التخصص في المشاريع ذات الإنتاج كبير الحجم: إن التكامل الاقتصادي يتيح تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغربية لتلبية حاجيات مستهلكيها وهذه الحاجة لإنتاج الدول في إطارها التنموي القطري، وبالتالي فهي من العوامل المشجعة على قيام التكامل، لان التخصص في إطار السوق التكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوق الدولية بالمعاملة التفضيلية في هذه السوق والتي تؤدي إلى إحداث تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية التي حالت دون بناء التكامل

تتمثل المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها التحدي التجاري والتكنولوجي والعلمي، المعوقات المالية، نقص البنية التحتية الأساسية، الحواجز الجمركية وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي في فترة الاستعمار وغداة الاستقلال كانت تخضع إلى تبعية اقتصادية أوروبية وعلى الأخص فرنسية وما زالت لحد الآن في جميع النواحي الفلاحية والصناعية والتجارية وحتى المالية، حيث اتسمت بالصناعات الغذائية التحويلية الموجهة للخارج لسد الاحتياجات الأوروبية، وكذلك النشاطات المنجمية والاستخراجية والتي وجهت نحو التصدير كمواد أولية ليتم معالجتها في الخارج، وترجع كمواد مصنعة تباع بالدول المغاربية بأثمان مضاعفة وحتى تطوير البني التحتية من موانئ، طرق، سكك حديدية، مطارات، مدن. كانت تخدم في المقام الأول أهداف التصدير والاستيراد الأوروبي.

هذا بالإضافة انه بعد الاستقلال انتهجت دول المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة النزعة القطرية حيث انصرفت الدولة إلى البناء الوطني، بدلا من البناء الإقليمي المغاربي، نتيجة للحاجات الملحة لمواطنيها والتي خرجت لحينها من نير الاستعمار، إذ اصطدمت بمعالجة قضايا السكن، التعليم، الصحة، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض[1]، حيث اختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر أعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كمحاولة للحاق بركب الدول المتقدمة في اقرب الآجال (مجمعات صناعية كبرى في قطاع الحديد والصلب والبتر وكيمياويات والميكانيك) على حساب قطاعات أخرى، ولكن هذه السياسة سرعان وما فشلت في الوصول إلى المبتغى نتيجة مركزية القرارات، سوء التسيير، استثمارات مالية

[1] لعجال اعجال محمد لمين، **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبيل تجاوز ذلك**، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ص27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معتبرة صاحبتها سلوكات التبذير والرشوة، مما أدى بالمؤسسات العمومية إلى العجز والإفلاس المالي، حيث أصيبت على أثره بالشلل والاختلاف خلال الثمانينات، مما استوجب إحداث القطيعة مع هذا النوع من السياسة وبروز سياسة أخرى اتجهت نحو اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والانفتاح[1]

إما بالنسبة لتونس، فكان التوجه منذ البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة من اجل تغطية الحاجات المحلية، ولكن نتيجة للموارد المالية الضعيفة وعجز الميزان التجاري في الفترة الممتدة من 1964 إلى غاية 1970، تم التحول نحو اقتصاد السوق، فيما بعد عبر سياسة الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد دون تحضير مسبق، وفي غياب إستراتيجية اقتصادية واجتماعية مسبقة تقود إلى تبني مشروع مجتمع. هذا ما أدى إلى إبقاء الاقتصاد التونسي على الاعتماد على الصناعات التحويلية الغذائية والسياحية[2]

أما بالنسبة للمغرب فنجده منذ البداية قد انتهج سياسة اقتصادية انفتاحية، مع التأكيد على الزراعة والسياحة، فكان إعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وذلك بمساعدة رأس المال الأجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي، وهذا ما أدى إلى التبعية والانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التمويل من البنك الدولي، وهذا ما انجر عنه متاعب اقتصادية لفئات عريضة من السكان، نتيجة لخوصصة وتقليص تدعيم مواد الاستهلاك الواسع[3]

أما بالنسبة لليبيا منذ 1951 إلى غاية 1969 تحت الحكم الملكي، وكان اقتصادها يعتمد على الرعي والزراعة بالدرجة الأولى. فقد ارتبطت في تلك الفترة بالحلفاء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق معاهدة تستخدم الأراضي الليبية كقواعد عسكرية لمدة 20 سنة مقابل مساعدة مالية، ثم تم الإطاحة بالحكم الملكي وأعلنت ليبيا جمهورية، ومع اكتشاف النفط تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين القطاع الوطني في مجالات تسيير وإنتاج وصناعة واستكشاف وتسويق النفط وهذا منذ سنة 2000، حيث تم إرجاع الاعتبار للقطاع الخاص.

أما في موريتانيا، فقد جابهت الدولة الفتية الموريتانية جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تمثلت في الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي، إما من الناحية الاقتصادية فقد شهدت البلاد تناقضا في عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، أعقبها شح في

---

[1] عبد الحميد إبراهيمي، مرجع نفسه، ص:158-159.

[2] مرجع نفسه، ص28.

[3] الحبيب المالكي، **الاقتصادي المغربي والأزمة**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1986، ص45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الموارد الطبيعية خاصة الحديد، ما أدى إلى العجز في ميزانها التجاري، حيث تم رهن البلاد والعباد للمؤسسات المالية العالمية المانحة للقروض والمعونات.

هذه الأوضاع أثرت في اقتصاديات دول المغرب العربي، حيث شابتها عوائق حالت دون تحقيق آمالها في التكامل والاندماج، وما زاد ذلك هو إبرام كل بلد على حده اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما اضعف موقفهم التفاوضي في جميع المجالات خاصة منها الزراعية والخدمات والهجرة، ونتج عنها معوقات اقتصادية التي لازمتها حتى الآن[1]، وهي كالأتي:

1- **التحدي التكنولوجي والعلمي**:

تواجه دول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم، والتي مافتئت تؤثر فيه، وآخرها طهور ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل والهند، بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة، والتي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ولا سبيل للدول المغاربية إن تحذوا حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي واقتصادي متكامل، ولن يكون ذلك إلا بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة، إلا هذا الطموح لا تزال تحول دونه مجموعة من العوامل منها:[2]

- ضعف التنسيق في الميدان الصناعي على المستوى المغاربي، حيث نجد بالمغرب العربي ثلاثة أنماط للتصنيع، ليس بينها تنسيق، فهناك النمط التونسي المغربي، والذي يرتكز على نوع من التصنيع موجة إلى السوق المحلية مع إهمال السوق الخارجية والتصدير كلما سنحت الفرصة، ثم بدا هناك نوع من الانفتاح وعلى السوق الدولية منذ 1982 (تونس مخطط التصدير، المغرب تشجيع الصادرات)، وأصبح الاهتمام منصبا على قطاعين صناعات تحويلية وصناعات استخراجي موجهة نحو الخارج، إما النمط الثاني فتمثله الجزائر عن طريق صناعة ثقيلة تتمثل في تحويل الخامات وصناعة بترولية وغازية موجهة للخارج، مع صناعات مشتقة من سوائل الوقود لاحتياجات السوق المحلية، إما النمط الثالث موريتاني- ليبي يتمثل في الاعتماد على الصناعة الاستخراجية (حديد ونفط)، هذا بالإضافة إلى السياسة الحنائية التي تفرضها دول المغرب العربي على قطاعها الصناعي، مما يؤثر سلبا في تطوير الوحدات الصناعية بما يخدم عمليات التكامل في المجال الصناعي.

[1] لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص28.

[2] نفس المرجع، ص30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ضعف قاعدة المعلومات والبيانات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية، وغياب القطاع الخاص عند المساهمة، حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي، وهذا راجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه.

2- **التحدي التجاري**:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعمول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق صادرات لدول المغرب العربي.

ونتيجة لمحدودية صادرات دول الاتحاد المغاربي إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا ليبيا والجزائر(المحروقات:البترول والغاز)، تونس والمغرب (الصناعات التحويلية، النسيج، الحوامض)، المغرب وموريتانيا وتونس (منتجات تكنولوجية وغذائية) هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربة بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أدى إلى التأثير بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة اتجاه السوق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي والى حدها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[1].

هذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية المغاربية، حيث نجد إن التجارة البينية بين الدول المغاربية لا تتعدى (3%)، وهذا مرده إلى طبيعة نظام الإنتاج بالدول الخمسة التي تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغاربية، صعوبة نقل التقنيات الحديثة للإنتاج نتيجة السياسة الاجتماعية المتمثلة في امتصاص البطالة ومشاكل التسويق بين الدول المغاربية[2].

وكذلك العامل السياسي الذي فوض كل تقدم نحو التعاون الثقافي أو الجهوي بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى اتجاه واحد للعلاقات التجارية نحو أوروبا.

ويضاف إلى ذلك بروز التجارة الموازية المهربة عبر الحدود المغاربة والتي تشكل سوقا موازية تفلت من الرقابة الحكومية عن طريق السياحة وشبكات التهريب عبر الحدود، والتي تؤدي إلى خسارة معتبرة للوعاء الجنائي للدول المغاربية.

3- **المعوقات المالية**:

إن اغلب بلدان المغرب العربي تعاني م مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا لشعوبها، حيث تجاوز مقدارها 60مليون دولار، موزعة كالأتي 24 مليار

---

[1] لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص28.

[2] فتح الله والعلو، **اتحاد المغرب العربي إلى أين**، مجلة المستقبل العربي، عدد 162، 1993، ص59.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دولار في الجزائر، 17 مليار دولار في المغرب، 12 مليار دولار في تونس، 5 مليار دولار في ليبيا، 2 مليار دولار في موريتانيا[1]

هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والتي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة.

هذه المشكلة أدت إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة لدول المغرب العربي، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وما ترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.

4- **نقص البني التحتية الأساسية**:

يعتبر نقص البني التحتية الملائمة، كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، من ابرز العراقيل التي تقف إمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربة حيث نجد إن شبكة المواصلات المغاربة رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي، فمثلا بالنسبة للطرق المعبدة نجد 1كلم من الطرق المعبدة لكل 48كلم^2، وإما بالنسبة للسكك الحديدية فهناك 1كلم من خط السكك الحديدية لكل 680كلم^2 [2].

كما نلاحظ إن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبيرة على السواحل وبين الداخل، أضف إلى ذلك إن البني التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية)، إما على مستوى المغرب العربي فتكاد منعدمة، ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة الجزائر، المغرب، تونس عبر أقطار المغرب العربي والخطوط الجوية، إما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، ولا تجد لها اثر عبر موانئ دول المغرب العربي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وانعدام الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج.

---

[1] الأرقام لسنة 2002، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.

[2] محمد الأمين ولد أحمد حدو، **تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الاقتصادي**، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000، ص44.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- الحواجز الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيع لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربة على غرار ما هو معروف عند المجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ليعتبر عقبة إمام تحقيق نسبة عالية من تجارة مغاربية بينية متطورة.

هذه العملية تؤدي إلى إعاقة انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية، نتيجة تعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة (فحص جميع البضائع بدلا من عينات منها وهذا ما يأخذ وقتا طويلا).

كذلك يلاحظ إن هناك إجراءات إدارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، وليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال[1].

[1] لعجال أعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة واستنتاج:

وفي خلاصة القول فان التكامل الاقتصادي عن طريق المشاريع المشتركة يفرض الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة في بلدان المغرب العربي والذي يعتبر الشرط الضروري والحاسم في مختلف التكتلات الجهوية والإقليمية، وذلك بفضل تكثيف الحوار واللقاءات الثنائية والشاملة الجافة والمستمرة، وان اقتضى الأمر تقديم تنازلات من جميع الإطراف إلى إن يتم التوصل إلى حل نهائي للخلافات السياسية الظرفية المعرقلة لمسيرة التكامل المغاربي.

وإنه من المتفق عليه إن التجربة التكاملية المغاربية تعثرت أو هي على الأقل متعثرة في الوقت الراهن، ويتجلى هذا التعثر في العديد من المظاهر من أهمها التبادل الاقتصادي والعلاقات الثنائية وتبادل الزيارات والتجارة البينية وفتح الحدود...، وغيرها من المظاهر التي تثبت تعثر هذا الاتحاد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

البعد الإقتصادي للساسة الخارجية لكل من الجزائر-تونس

(دراسة حالة)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

على الرغم من أن الطاقة الحفاظ عليها ليس بالقضية التي تفكر فيها في حياتنا اليومية غلا أنها و بدون شك قضية بالغة الأهمية، فجميعنا يستخدم الطاقة على مدار اليوم وإن من أهم الموارد الطبيعية الضرورية في الجزائر هي الطاقة والتي يعتمد عليها الاقتصاد بنسبة 90% وذلك باعتبارها من الدول النفطية والمصدرة للطاقة.ذ

أما بالنسبة للسياحة في تونس الشقيقة فهي المورد المهم بالنسبة للموارد الأخرى وتعتبر من أهم البلدان الجاذبة للسياح في العالم نظرا لوفرتها بالمناطق والمناظر والموارد الطبيعية الهامة وكذا اهتمامها بهذا القطاع لتحسين اقتصادها وبهذا فنكون بصدد دراسة حالة الجزائر من حيث البعد الطاقوي لها وتونس من حيث البعد السياحي لها.

فمن خلال الفصل نحاول التطرق إلى واقع الطاقة في الجزائر وأهم المؤشرات وأهم فروع إنتاج لطاقة التقليدية والمتجددة ودراسة المؤشرات السياحية لتونس وإستراتيجية التنمية ومقوماتها السياحية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: اقتصاد الطاقة في الجزائر

إن الطاقة بطبيعة الحال تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارات على امتداد والحقبات التاريخية وهي الوسيلة التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل.

وباعتبار الجزائر من الدول النفطية والمصدرة للطاقة، فنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى واقع اقتصاد الطاقة في الجزائر، بالإضافة إلى أهم مؤشرات احتياطي وإنتاج واستهلاك المحروقات في الجزائر، ودراسة التوجهات الإستراتيجية للطاقة أيضا في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الطاقة في الجزائر

إن مزيج الطاقة بالجزائر يتكون أساسا من المحروقات الطاقة التقليدية ثم الطاقة الكهربائية كمصدر ثانوي، أما الطاقات المتجددة فلا تزال قيد البحث والتطوير.

الفرع الأول: إستراتيجية لطاقة في الجزائر

تعتمد الجزائر في إستراتيجية الطاقة على تلك القوانين والمبادئ التي تتماشى بها في عضويتها مع منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، وقد مرت الجزائر في تاريخها على مرحلتين متباينتين في مسار استغلالها للطاقة المرحلة الأولى، وهي مرحلة الاستعمار التي كانت فيه جميع ثورات الجزائر تحت المستعمر الفرنسي المرحلة الثانية محل الدراسة تتمثل في مرحلة الاستقلال والتي تم فيها تأميم محروقات الجزائر.

أولا: الوضعية النفطية بعد الاستقلال

بعد حصول الجزائر على الاستقلال ورثت وضعا اقتصاديا متدهورا خصوصا ما تعلق بمجال البترول الذي كان تحت سيطرة المصالح الفرنسية والشركات الأجنبية الكبرى عبر كل العمليات (البحث والتنقيب والإنتاج و النقل) إذ كان الدخل الذي تحصل عليه الجزائر يعتمد على قاعدة مناصفة الأرباح، وكانت الجزائر مقارنة بالبلدان النفطية الأخرى، تحصل على أقل بكثير مما تحصل عليه هذه البلدان مما أدى إلى انعزال الصناعة البترولية كعامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي للبلاد و إلغاء الدور الأساسي للنفط في التنمية الاقتصادية[1].

وتأكد بأن الاعتماد على الجباية البترولية لوحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة لم يكن كافيا.

[1] - تكواشت عماد، **واقع أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، (مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية)، جامعة باتنة، (2012/2011)، ص82

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: مراحل تطبيق السياسة الطاقوية في الجزائر

إن السياسة التي اعتمدتها الجزائر في تنفيذ سياستها الطاقوية، تميزت بالحكم و عدم التسرع واستغلال الظروف المناسبة لتجنب الدخول في مواجهة كافة المصالح البترولية الأجنبية دفعة واحدة، والعمل تدريجي للسيطرة على المصالح الأجنبية في الجزائر، لتحقيق الهدف الكلي لسياسة الطاقة الوطنية وهو الاسترجاع الكامل للثروات النفطية و يمكن أن نلخص أهم مراحل تطبيق هذه السياسة في النقاط التالية[1]:

1- التأميمات:

لقد مرت عمليات التأميم بعده مراحل أساسية نذكرها:

- **المرحلة الأولى (تأميم قطاع توزيع المحروقات)**: في شهر جانفي 1967 اشترت الجزائر كافة مصالح شركة البترول البريطانية (***BP***) في مجال توزيع المحروقات إلى جانب حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة، حيث ارتفعت حصة الجزائر من (10% إلى 20.4%)، وعلى أن حرب 1967 وضعت السلطات الجزائرية، الشركات الأمريكية والبريطانية الرقابة تمهيدا لامتلاكها نهائيا عن طريق التأميم أو الشراء، ليتم فيها بعد تأميم مصالح الشركتين الأمريكيتين نهائيا عن طريق التأميم أو الشراء ليتهم فيما بعد تأميم مصالح الشركتين الأمريكيتين **سو** وموبيل في ميدان توزيع المحروقات وأصبح هذا الميدان وطنيا بنسبة (100%)، وفي عام 1968 اشترت الجزائر حصة شركة "توتال" في مصفاة الجزائر، وارتفعت بذلك مساهمتها إلى (56%).
- **المرحلة الثانية (تأميم قطاع الإنتاج البترولي)**: بعد تأميم كلي قطاع المحروقات وجزء من قطاع التكرير، و توجهت الجزائر نحو تأمم قطاع الإنتاج فقد صدرت في 1970 قرارات تأميم كافة الشركات غير الفرنسية العاملة في النتاج وقد شمل هذا التأميم كل من "شال" و"موبيل" و"ينومنت" وشركة "أميف" لتكون هذه القرارات تمهيدا للقرار التاريخي والشجاع الذي أصدره رئيس الجمهورية **هواري بومدين** في 24 فيفري 1971 بتأميم كل الشركات الفرنسية التي تعمل في الصحراء الغربية.
- **المرحلة الثالثة (الإطار القانوني للشركة المراقبة)**: في هذه الفترة ثم إصدار المرسوم رقم 22/71 بتاريخ 12 أفريل 1971 الذي يحدد الإطار الذي تعمل فيه المؤسسات الأجنبية في ميدان البحث واستغلال المحروقات السائلة وأبطل هذا المرسوم نظام الامتيازات وأرسى إجبارية نظام الشراكة المراقبة نسبة (51%) من طرف سونا طراك لكل شركة ترغب في النشأة في ميدان التنقيب وإنتاج لمحروقات في الجزائر.

[1] تكواشت عماد، نفس المرجع، ص83.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. **المخططات التنموية**: في إطار السياسة البترولية وبالموازنات مع عمليات التأميم، شرعت الجزائر خلال الفترة (1967-1969)، في مخطط ثلاثي للتنمية الاقتصادية، حيث خصص ما نسبة (50%) من إجمالي الاستثمارات لقطاع الهيروكربوباك والكيمياء، وتوجهت الحكومة الجزائرية بتعبئة كل إمكانياتها المادية والبشرية، لا نجاح المخطط الرباعي الثاني، خلال الفترة (1970-1973) الذي خصص اعتماد قدرة 27 مليار دج كاستثمارات لقطاع المحروقات، نسبة (36%) من إجمالي الاستثمارات الصناعية و15.6 من إجمالي توضيحات القطاع العام، وبلغت حصة الهيدروكربونات (30%) من إجمالي الاستثمارات الصناعية في المخطط الرباعي الثاني لفترة (1974-1979)[1].

ب. **مخطط التثمين الأقصى للمحروقات**: يعد هذا المخطط جرءا من السياسة الطاقوية ويجسد أهدافها الأساسية، فقد تم تميز هذا المخطط في منتصف السبعينيات من طرف شركة سونا طراك و بمساعدة الشركة الأمريكية **باشتال Bachtel**" ويهدف هذا المخطط إلى إنجاز برنامج استثماري ضخم خلال الفترة (1976-2005) بحفز 2000 بئر، وبناء 7 مصانع لتمييع الغاز الطبيعي بالإضافة إلى 7 مصافي عملاقة وقدرت تكلفة هذا البرنامج بـــ36.4 مليار دولار أمريكي كان من المفترض أن نصف هذا المبلغ يجمع عن طريق القروض الخارجية.

ج. **الجهاز المؤسساتي**: وكلت مهمة تنفيذ سياسة الحكومة في مجال الطاقة إلى مؤسستين وطنيتين تحت إشراف وزارة الطاقة ولصناعات البيتروكيمياوية آنذاك وهما:

§ الشركة الوطنية **سونا طراك**: ومهمتها تتمثل في التنقيب عن البترول إنتاجه، نقله وتصفيته وتسويقه.

§ الشركة الوطنية للكهرباء والغاز **سونا لغاز**: وتتمثل مهامها في بناء واستغلال المجمعات الكهربائية وشبكة توزيع الكهرباء الغاز في السوق المحلية.

الفرع الثاني: تأثير الطاقة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

عرف قطاع المحروقات في الجزائر أهمية كبيرة وبرز ذلك من خلال المخططات التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ عام 1967، إلى نهاية التسعينيات وأحيط به دور مدعم لعملية التصنيع وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال تنمية الموارد بالعملة وزيادة التراكم وتطوير المبادلات التجارية مع الخارج و قد نتج عن هذه الوضعية آثارا سلبية على الاقتصاد الوطني تمثلت فيما يلي:

[1] عبد القادر معاسو، **السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية**، دراسات في صناعة النفط العربية، مجلة منظمة الأقطار العربية المصدر اللفظ، الكويت، سنة 1981، ص:342-343.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- تنمية مكثفة لقطاع المحروقات:

تولد عنها تأثيرات حساسة على احتياجات البلاد من المحروقات حي ثم التركيز وبصورة مكثفة على بعض الحقول مما يتعارض و قواعد الحفاظ على الثروات النفطية واستدامتها.

2- بقاء الجزائر في حالة التبعية:

بقيت الجزائر في حالة التبعية لمصدر واحد للحصول على العملة الصعبة، وخاضع لتقلبات السوق البترولية الدولة، إذ ارتفعت حصة المحروقات من إجمال الصادرات من (68%) سنة 1970 إلى ما يقارب من (98%) عام 1979 وفي الوقت الذي كانت فيه عوائد المحروقات بالعملة الصعبة تمول الاستثمارات وحدها واتسع هذا الدور ليشمل تمويل الواردات المخصصة للاستهلاك، مما أدى إلى نمو سريع للقطاع و من ثم ووتيرة عالية للاستثمارات.

وقد أدى هذا التطور في القطاع إلى الاعتماد وبصورة متزايدة على مصادر التمويل الخارجي وصار القطاع يعتمد عليه في تسديد الديون الخارجية.

3- زيادة حجم الطب الداخلي على المنتجات البترولية:

زاد حجم الإنتاج الوطني من المحروقات، وزادت مداخل الدولة من الإيرادات الجبائية، بالنسبة للإيرادات الكلية، بما يقرب (50%) مع بداية الثمانينات[1].

مما أدت هذه الأوضاع إلى وجوب الوقوف، على مبادئ السياسة البترولية لإعادة تقويمها، ولحفاظ على ثرواتنا الطبيعية، وانتقلت بذلك السياسة الطاقوية الجزائرية من سياسة تولي اهتمام مكثف للعروض، إلى سياسة تولي اهتمام أيضا بالطب و كيفية توجيهه.

الفرع الثالث: مكانة قطاع المحروقات الاقتصادي الجزائري

يشكل قطاع المحروقات النفط والغاز الطبيعي المسيل *GNL* لصفة خاصة ثروة البلاد الرئيسية وأخطرها على مستقبل البلد، فمداخيل صادراتها بالعملة الصعبة تمثل أكبر تحدي يجب معالجته (98%) من المداخيل، وبعد أن كانت هذه المداخيل تساهم بـــ(30)% في الناتج الداخلي الخام، فإنها تساهم حاليا بـــ(50%) والنفط الجزائري الخفيف بكميات أقل من الكبريت مطلوب بشدة في السوق العالمية، فإيرادات المحروقات في ارتفاع متواصل نتيجة للطلب العالمي المتزايد على موارد الطاقة مما تسبب في انفجار سعر البرميل قبل الأزمة المالية العالمية (2008)، وهكذا فقد بلغت إيرادات الجزائر من المحروقات ما بين 53 و60 مليار دولار نهاية عام 2010[2].

---

[1] كمال رزيف، **الجباية البترولية في الجزائر**، مجلة آفاق، العدد 03، 2004، جامعة سعد حلب، البليدة، الجزائر سنة 2004، ص:9-11.

[2] تكواشت عماد، مرجع سابق، ص87.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني: مؤشرات احتياطي وإنتاج واستهلاك الطاقة التقليدية في الجزائر

إن التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الفترة الاستعمارية كانت مرتبطة بشكل مباشر بكل المتغيرات التي طرأت على مستوى اكتشافاتها وإنتاجها للطاقة حيث تملك الجزائر وهي عضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ما يقدر بنحو 11.4 مليار برميل من النفط وحوالي 161 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وشهدت البلاد ارتفاع حاد في عائداتها من صادرات النفط مما عزز احتياطاتها من النفط الأجنبي إلى أكثر من 155 مليار دولار نهاية 2010 في مقارنة بـــ 110 في نهاية سنة 2007.

كما تعتبر الجزائر ثالث أكثر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم و تذهب معظم تلك الصادرات إلى غرب أوروبا خاصة فرنسا، اسبانيا، وتساهم الجزائر بنحو (15%) من إجمالي وإرادات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال.

الفرع الأول: اكتشاف الطاقة التقليدية في الجزائر

أثمر النشاط الإيجابي في اكتشاف البترول بالجزائر إلى زيادة جهود الدولة في توسيع نشاطها في البحث عن أبار جديدة، حيث وضعت الجزائر عدة ترتيبات لتكثيف جهودها في ميدان الاستكشاف و التطوير، على هذا يتم إعطاء لمحة عن تاريخ الجزائر في اكتشاف المحروقات تكمل فيما يلي:

أولا: لمحة تاريخية عن اكتشاف النفط والغاز في الجزائر[1]

بدأت عمليات التحري عن البترول في الجزائر منذ بداية القرن العشرين و اقتصر النشاط الاستكشافي حينها على عمليات المسح الجيولوجي السطحي أما الحفر فقد اقتصر على المناطق التي فيها وجود السواحل السطحية المشجعة فتم اكتشاف حقول مسيلة، وعين زفت عام 1910 ومجيلة عام 1922 وواد عزون عام 1949، وفي عام 1952 منحت السلطات الفرنسية أو امتياز للبحث والتنمية على النفط والغاز في الجزائر إلى شركة البترول الفرنسية وشركة ريبال، وازداد النشاط الاستكشافي خلال هذه السنة إذ بلغت النشاطات الزلزالية عام 1952 حوالي 82 فرقة الشهر وأدت هذه الأعمال إلى اكتشاف العديد من الحقول النفطية حيث اكتشف حقل برقة للغاز الطبيعي عام 1956 بعده بسنة اكتشف حقل حاسي الرمل غازي في الجزائر وقد احتياطه آنذاك بـــ2000 مليارم[3] [2].

[1] تكواشت عماد، نفس المرجع، ص 88.

[2] أوبك التنقيب عن البترول في الوطن العربي، الطبعة الثانية، الكويت، سنة 1989، ص:189-190.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا: التطورات في الاعتمادات المالية لنشاطات الاستكشاف في الجزائر

شهد عام 2009 العديد من المتغيرات التي طرأت على إشعار النفط والغاز والتي كان لها أثر واضح على حركة عمليات الاكتشاف في الجزائر وربما كان للارتفاع الكبير الذي شهدته الأسعار في تلك الأعوام أثره على توجيه عمليات الاستكشاف نحو الطاقة بصفة عامة والطاقة الأحفورية التقليدية بصفة خاصة، حيث ارتفعت في أعماق الصحراء وأعماق البحار، ووقعت الجزائر مع شركة **جاز بروم نذرلا** *Gazprom Netherland* على حق الاستكشاف في امتياز الأصيل الواقع على اليابسة و الذي تشير الدراسات الأولية إلى أنه قد يحتوي على 30 مليون كن من النفط (ما يقارب بـــ 180 مليون برميل) بشمل الامتياز ثلاثة قطاعات تغطي مساحة تزيد عن 3 ألف كم^2.

كما أعلنت شركة **بريتش بتروليوم ألجيريا** *BP Algeria* أنها سوف تستثمر 2 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة في بعض مشاريعها في الجزائر ومنها حفر 03 أبار استكشاف في حقول غازية مملوءة والاستثمار في مشروع لاصطياد وتخزين غاز ثاني ألسيد الكربون الناتج عن عملية إنتاج الغاز والمحافظة على معدل الإنتاج من الحقلين اللذين شاهد الشركة في تشغيلها (عين صالح، عين أميناس)، ومن ضمن تلك الاستثمارات 800 مليون دولار ستخصص المشروع ضواغط في حقول عين صالح للحفاظ على معدل إنتاجه البالغ حوالي 09 مليار م^3 في سنة، بالإضافة إلى مشروع مشابه في حقل عين أميناس والذي تصل طاقة الإنتاجية من الغاز إلى نفس طاقة حقل عين صالح.

إضافة لذلك أعلنت شركة **سونطراك** عن بدء أعمال تطوير مشروع حقل توات الغازي الواقع في الجنوب الغربي من البلاد وذلك بالتعاون مع شركة ج. يدي **إف سويز إس** إ. *GDF Suez SA* الفرنسية وكانت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات قد وقعت على مخطط التطوير بعد حمله استكشاف انطلقت سنة 2003 وتم خلالها حفر 07 أبار، من المقرر أن ينتج المشروع حوالي 4.5 مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنويا بدأ من عام 2013[1].

ثالثا: أهم الاكتشافات للغاز والنفط في الجزائر من 2004 إلى 2009

من الجدول رقم (3-1) نبين أهم التطورات التي تمت في عملية اكتشاف النفط و الغاز في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2009.

[1] تقرير الأمين العام السنوي، السادس و الثلاثون، أوبك 2009، ص 101.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3-1): أهم اكتشافات النفط و الغاز في الجزائر (اكتشاف)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اكتشاف النفط	4	5	12	5	2	4
اكتشاف الغاز الطبيعي	9	3	7	15	9	12

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن منظمة الأوبك سنة 2010/2009.

بتطور التقنيات الجديدة في التنقيب عن البترول والغاز في الجزائر يبين لنا الجدول أنه تم اكتشاف العديد من أبار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة المسماة في الجدول حيث يمثل عام 2006 بالنسبة لاكتشافات النفط اكتشاف في مختلف المناطق ويعكس 2008 لذي انخفضت فيه اكتشافات النفط بـــ2 اكتشاف فقط، كما تشير أرقام اكتشاف الغاز الطبيعي في الجزائر إلى 15 اكتشاف في سنة 2007 وهي تمثل أكبر نسبة اكتشافات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009، بالإضافة إلى بعض الاكتشافات الأخرى من 9 اكتشافات في 2004 و4 في 2009، وهناك اكتشافات جديدة في الغاز الطبيعي في شمال البلاد خلال سنة 2010 في ولاية تيارت منطقة الريعية وتتم هذه العمليات وفق عدة طرق نتبعها الجزائر وهي التنقيب عن طريق البئر الضيق إلى غير ذلك.

الفرع الثاني: مؤشرات استهلاك الطاقة في الجزائر

ارتبطت سياسة الطاقة الجزائرية منذ الاستقلال بقطاع لمحروقات نظرا لتوفر موارده مقارنة ببقية مصادر الطاقة الأخرى، وكانت من بين الأهداف العامة السياسة الطاقة الجزائرية منذ الاستقلال تأمين احتياطات السوق المحلية الطاقة ضمن أفضل الشروط الممكنة من حيث التكلفة والضمان كما غيرن الاحتياطات الغازية الكبيرة المعطيات الطاقوية في الجزائر إلى أن أصبح أمر إحلال الغاز الطبيعي مكان النفط استهلاكا وتصديرا مؤكدا في ميزان الطاقة للجزائر وخاصة منذ بدية التسعينات[1].

وتعتمد الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية في تغطية الطب المحلي على الطاقة الأولية بشكل أساس وعلى مصادر النفط والغاز الطبيعي، كما تتوفر لديها مصادر محدودة من الطاقة الكهرومائية لتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق المساقط المائية ويستقل الفحم على نطاق محدود و يمثل تطور استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر حسب المصدر كما يلي:

[1] التقرير الأخصائي السنوي، الصادر من أوبك، (2010/2009).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3-2): تطور الاستهلاك الأولي للطاقة في الجزائر المصادر خلال الفترة 2009/2004 (ألف برميل مكافئ/يوم)[1]

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
استهلاك النفط	275.2	258.2	310.0	320.0	335.0	361.6
استهلاك الغاز الطبيعي	400.0	430.0	450.0	470.0	500.0	520.0
استهلاك المشتقات النفطية	11.5	12.5	12.5	12.5	13.5	14.0
إجمالي استهلاك الطاقة	286.5	726.6	771.2	801.3	846.3	895.6

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن أوبك 2009-2010.

يسد النفط والغاز الطبيعي معا معظم متطلبات الطاقة الأولية في الجزائر التي بلغت في سنة 2009 حوالي 895.6 ألف برميل مكافئ فقط يوم من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية إذ يلي النفط الخام حوالي 335.0 ألف برميل مكافئ نفط يوم في سنة 2009 أي حوالي (40.37%) من مجموع لاستهلاك المحلي للطاقة في الجزائر ويلي الغاز الطبيعي 520.0 ألف برميل مكافئ نفط اليوم في سنة 2009 أي حوالي (58.06%) من مجموع الاستهلاك المحلي للطاقة و تلعب باقي المصادر دورا هامشا قدرت بحوالي (1.56%) لنفس لسنة كما هو موضح الذي بين لنا تطور استهلاك الطاقة الأولية في الجزائر وفق المصدر.

المطلب الثالث: أهم فروع إنتاج الطاقات المتجددة

يمكن توضيح فروع إنتاج الطاقات المتجددة في الجزائر من خلال ما يلي[2]:

أولا: الطاقة الشمسية الكهروضوئية

يقصد بالطاقة الشمسية الكهروضوئية الطاقة لمسترجعة والمحولة مباشرة إلى كهرباء انطلاقا من ضوء الشمس عن طريق الألواح الكهرضوئية، فبالإضافة إلى مزايا التكلفة المنخفضة لصيانة الأنظمة الكهروضوئية، فإن هذه الطاقة تلي بشكل جيد احتياجات المناطق المعزولة كما تعتبر الطاقة الشمسية الكهروضوئية مصدر طاقة غير ملوثة.

وتستند الإستراتيجية الطاقوية للجزائر على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية حيث تخطط إلى إطلاق عدة مشاريع شمسية كهروضوية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاواط/دورة إلى غاية

[1] التقرير الأخصائي السنوي ،الصادر عن أوبك 2009-2010.

[2] البرنامج الوطني للطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية، الغاز الطبيعي المضغوط لحل الجدري لأزمة الوفود بالجزائر، (2011-2030)، مجلة الطاقات المتجددة، العدد رقم 01، 2012 ، ص:25-26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سنة 2020 وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغاواط/دورة في الفترة الممتدة بين (2021 و2030).

ثانيا: الطاقة الشمسية الحرارية

الطاقة الشمسية الحرارية هي تحويل أشعة الشمس إلى طاقة حرارية و يمكن استعمال هذا التحول بصفة مباشرة (التدفئة مثلا) أو بصفة غير مباشرة (إنتاج بخار الماء لتدوير المولدات التوربينية والحصول على الطاقة الكهربائية) وباستعمال الحرارة لتي تنتقل عن طريق الأشعة بدلا من الأشعة نفسها، فإن لهذه الطرائف لتحويل الطاقة تتميز عن أشكال الطاقة الشمسية الأخرى مثل الخلايا الكهروضوئية، وفي هذا الإطار تعتزم الجزائر تثمين إمكانياتها من الطاقة الشمسية التي تعتبر من بين الأهم في العامل بالشروع في إنجاز مشاريع هامة في الطاقة الشمسية الحرارية، حيث سيتم الشروع في إنجاز مشروعين نموذجين المخططين حراريتين ذوات تركيز مع التخرين بفترة إجمالية تبلغ حوالي 150 ميغاواط لكل واحدة في الفترة الممتدة ما بين (2011 و2013) هذان المشروعات يضاف، إلى المحطة المختلطة بحاسي الرمل ذات لقدرة الإنتاجية بحوالي 150 ميغاواط من الطاقة الشمسية، كما أن المرحلة الممتد ما بين (2016 و2020) ستشهد إنشاء وتشغيل أربع محطات شمسية، مع تخزين بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1200 ميغاواط، كما يتوقع في برنامج الفترة الممتدة بين (2021 و2030) إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة وهذا إلى غاية سنة 2023 تم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية سنة 2030.

ثالثا: طاقة الرياح

يرتقب برنامج الطاقات المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة بين (2011 و2013)، تأسيس أول مزرعة هوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاواط بأدرار، وإنجاز مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل واحدة منهما بحوالي 20 ميغاواط خلال الفترة (2014 و2015)، كما أن هناك مخطط لإجراءات دراسات لتحديد لمواقع الملائمة لإنجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة ما بين (2016 و2030) بفترة حوالي 1700 ميغاواط.

وبالتالي فإن جهود الجزائر لرفع نسبة لاعتماد على الطاقات المتجددة كمصدر للطاقة النظيفة والآمنة نابع عن رؤية مستقبلية تمس جملة من الملفات الهامة والحساسة والتي يمكن إيرادها من خلال ما يلي[1]:

- المساهمة في الحد أو تخفيض انبعاث لغازات الدفيئة المسبة للاحتباس الحراري.

[1] صباح براجي: **دور حكومة المواد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة**، (رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، (2012/2011)، ص168.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- توفير فرص للقضاء على فقرة وتلبية احتياجات الطاقة للفقراء وذوي الدخل المحدود ولاسيما في المناطق النائية والريفية
- الحد من مخاطر تلوث الهواء الماء والتربة والغلاف الحيوي جراء إنتاج الطاقة.
- خفض استخدام الطاقة بصورة لا تؤثر على تلبية احتياجات الحاضر ولا تضيف الخيارات في المستقبل وتعزيز أمن الطاقة.
- المحافظة على الموارد الطبيعية والاحتياطات
- المساهمة في الحد من الثروات الدولية.
- تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- خلق فرص لتصدير لكهرباء النظيفة

تتميز الجزائر بوضع جغرافي مناسب للإفادة من الطاقة حيث أن الرياح التي تهب مع الجزائر تحمل معها كثرا من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري الخاص وبعض الأهوية الصحراوية والمحلية بمتوسط سرعة يفوق 7 أمتار في الثانية خصوصا بالمناطق الشاطئ بمساحة تمتد إلى خمسين ألف متر مربع 50كم^2.

دائمة التدقيق و لا يخشى من نضوبها و كونها كذلك نظيفة وغير ملوثة للبيئة[1].

[1] طاقة الرياح،في الجزائر،استثمار مضموني، بحث عن آفاق2010، http://economy.akharnay.com/nexs.asp?c=28id=64327 بتاريخ 2016/04/12 على الساعة 14:30

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: اقتصاد السياحة في تونس

شهدت لسياحة في تونس نموا كبيرا ويعود ذلك لعدة عوامل (طبيعية تاريخية وتنموية) وتعتمد السياحة التونسية أساسا على السياحة الساحلية ومنه فإن مؤشرات السياحة في تونس وآثارها الاقتصادية ومقوماتها تبرز مدى أهمية السياحة في تونس.

المطلب الأول: المؤشرات السياحية في تونس[1]

تتوفر تونس على مقومات سياحية طبيعية وعلى مخزون تاريخي وثقافي عريق ومتنوع مما ساعدها على تطوير قطاعها السياحي الذي راهنت عليه في سياستها الاقتصادية منذ استقلالها (سنة 1956) كقطاع تنموي ومحرك لمختلف القطاعات الأخرى إيمانا منها بمردوديته وساعدها في ذلك ما تتم عبه من أمن واستقرارا سياسي واجتماعي

وسعت تونس إلى تدعيم هذه المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير بنى تحتية هامة على المستويين الكمي و النوعي استجابة للطب السياحي المحلي والأجنبي على منتوجها السياحي فهي تمتلك مطارات موزعة على كافة أنحاء تونس و مرافق ترفيهية إضافة إلى توفيرها على شبكة متطورة من الطرق والمواصلات التي تساهم في تطوير القطاع السياحي كغيره من القطاعات الأخرى (صناعة، زراعة، بنوك).

الفرع الأول: الطاقة الفندقية في تونس

منذ أربع عقود دخلت من القرن الماضي و تونس على تطوير مقوماتها السياحية المادية ومنها الطاقة الفندقية يجعل عرض هذا المنتوج يلي حاجيات السائحين الواقعين على هذا البلد ومنذ استقلالها سنة 1956 إلى سنة 1562؛ كانتا تتوافر على ما يناهز 91 فندق بطاقة إيواء تشمل على 2948 غرفة وما يزيد عن 4077 سرير ثم إلى أكثر من 239 ألف سرير سنة 2008.[2]

[1] الجمهورية التونسية، **وزارة السياحة، تونس** (2006/1956)، (تونس المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية)، ص6.

[2] نفس المرجع، ص8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الطاقة الفندقية: بمعيار عدد الأسرة

يمكن توضيح تطور السعة الإيوائية في الفنادق في تونس بحسب عدد الأسرة من خلال:

الجدول رقم (3-3): تطور عدد الأسرة في الفنادق في تونس خلال الفترة 1990-2008.

السنوات / عدد الأسرة	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
العدد الإجمالي للأسرة	116500	161500	197500	2300000	232000	236000	239000
معدل التغير (%)	-	38.63	22.29	16.45	0.87	1.72	1.27

المصدر: الجمهورية التونسية وزارة السياحة الديوان التونسي للسياحة، إدارة الدراسات، "السياحة التونسية بالأرقام"، (2008) ص 18.

يبين الجدول أعلاه بأن طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية في تونس شهدت نموا مطردا بمعدل نمو متوسط سنوي بـــ(12.68%) حيث ارتفع عدد الأسرة من 116500 سرير في سنة 1999 إلى 239 ألف سرير، في سنة 1990 إلى سنة 2008 بمعدل 2.05 مرة. إن التطور في طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية في تونس منذ استقلالها إلى نهاية العقد الحالي من لقرن الواحد والعشرين (2008) بعكس بحق المكانة الهامة التي تحظى بها قطاع السياحة الإنشاءات الفندقية في هذا البلد، سواء من حيث عددها أو حيث نوعها وتوفرها على المقياس المعمول بها عالميا في هذا المجال، ولتركيز على تنوع منتوجه السياحي، وإثرائه باستغلاله لأنواع جديدة من هذه المنتوجات مثل: السياحة الصحراوية والجبلية وسياحة المعالجة بمياه البحر، ورياضة الصولجان، بالإضافة إلى النهوض بالسياحة الثقافية، من خلال حسن استغلال المواقع الأركيولوجية التي يتوفر عليها هذا البلد، باعتبارها شاهدا على مختلف الحضارات (البونيقية، الرومانية، السلامية) التي تعاقب عليه، وأيضا الإهتمام بتنبيه السياحة البيئية (منتزهات وطنية، محميات طبيعية)[1].

ومن هذا فان الطاقات الإيواء للمؤسسة الفندقية تتغير وترتفع حسب عدد الأسرة.

[1] الوكالة السياحية العقارية،"**آفاق القطاع السياحي في تونس والتعديات المرد رفعها**

www.aft.nat.tn/ar/tonrisme-perspecties-defis-tunisie.php 22/04/2016

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: الطاقة الفندقية بحسب عدد الفنادق

ويمكن تتبع تطور السعر الإيوائية بعدد الوحدات الفندقية في تونس من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (3-4): تطور عدد الفنادق في تونس خلال فترة (2008/1990).

السنوات / عدد الفنادق	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008
العدد الفنادق	508	612	736	816	825	834	836
معدل التغير (%)	-	20.47	20.26	10.87	1.10	1.09	0.24

المصدر: الجمهورية التونسية وزارة السياحة الديوان التونسي للسياحة، إدارة الدراسات، "السياحة التونسية بالأرقام"، (2008) ص 18.

وبالنظر إلى الجدول أعله يلاحظ تزايد في عدد الفنادق في تونس خلال الفترة (1990 و2000) من 508 وحدة سنة 1990 ليصل عددها إلى 836 وحدة سنة 2008، أي بزيادة تقدر بـــ1.64 مرة بما يعادل 328 فندقا خلال هذه الفترة و بمعدل نمو متوسط سنوي للفنادق المصنفة قدر بـــ(8.49%) مع العلم أن عدد هذه الفنادق يشمل كل الوحدات المصنفة وغير المصنفة والأرجح أن يكون هذا القدر من الزيادة بمعدل أكبر في الفنادق غير المصنفة نظرا لانخفاض تكاليف إنجازها مقارنة بالفنادق المصنفة ومن خلال ملاحظة الطبقة الإيوائية بمعير هدد الأسرة تصنيف الفنادق في تونس.

وتظهر لنا من خلال جميع الأرقام السابقة المؤشرات السياحية في تونس الشقيقة.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية السياحة في تونس

لتقدير الأهداف الكمية تطرقنا إلى ما يلي:

لقد تركزت عملية التدفقات البشرية خلال مرحلة لحظة (2001-2016)، على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة والأسواق المستقطبة لأفاق 2020 بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي منها:

- تحسين البنية التحتية المحلية الإنشاءات والخدمات كثافة التسويق ترقية المنتوج...الخ.
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسياح نحو تونس

[1] الجمهورية التونسية، وزارة السياحة الديوان التونسي للسياحة، إدارة الدراسات، "السياحة التونسية بالأرقام"، (2008)، ص18.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستقرار السياسي بالمنطقة:

تقديم اعتماد جملة من لفرضيات في التبوء بالطلب السياحي على المنتوج التونسي منها[1]:

1. ارتفاع ووتيرة الدخول السياحي كنتيجة المجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق فمعدل النمو المتوقع سيكون مستقرا على المدى الطويل محصورا بين (3 و3.5%) سنويا وهو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوروبية خارج حدود أوروبا.
2. ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متصارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان.
3. معدل نمو التدفق السياحي من بلدان المغرب العربي سيبقى محافظا على نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغيير في المناخ السياسي بعد رفع الخطر الجوي سيؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبي نحو تونس و ذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السياحة الليبيون لكن المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوق يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل[2].

بناءا على ما سبق فقد سياسة التنمية السبحة بتونس تقدر التدفقات المستهدفة على اثنين مع السيناريوهات:

- **السيناريو** (أ): يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية و تظهر ملامحه من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغيير على المدى القصير و إن المنشآت السياحية و الخدمات المقدمة و هياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواحل هذا ما يؤدي في نفس الوقت غلى بدل جهد من أجل تنمية السوق السياحي، و فيما يلي الجدول الذي يبين التقديرات المرصدة ضمن السناريو "أ".

[1] علي رحال عامر عيساني، **استرتيجية التنمية السياحية**، دراسة مقارنة (الجزائر تونس مصر)، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة مارس 2010، ص 10.

[2] حميدي بوعشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، فرحات عباس، (2011-2012)، ص96.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (3-5): تقديرات السواح القادمين وفق السيناريو (أ) إلى تونس للفترة (2001-2016).

	99 تدفق حقيقي	2001	معدل النمو 01-99	2006	معدل النمو 06-01	2011	معدل النمو 11-06	2016	متوسط معدل النمو السنوي
إجمالي أوروبا	3461	3926	%6.5	5070	%5.2	6362	%4.6	7850	%4.3
المغرب العربي	1263	1263	-	1429	%2.5	1652	%3	1967	%3.5
أمريكا الشمالية	27	32	8ط	46	%8	68	%8	100	%8
أخرى	81	83	1%	108	%5.5	152	%7	213	%7
المجموع	4832	5303	%4.8	6653		8238	%4.4	10130	%4.2

المصدر: علي رحال عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وفق السيناريو (أ) قدر عدد السياح الأجانب المستهدفين خلال مدة الخطة على النحو التالي 6.7 مليون سائح في نهاية 2006 و8.2 مليون سائح 2011 مع نهاية الخطة في 2016 أي بمتوسط نمو متوسط سنوي قدر بـــ(4.4%) خلال فترة الخطة 15 سنة و هو معدل نمو يتوافق مع تقديرات المنظمة العالمية للسياحة ضمن التفجيرات الدولية لآفاق 2020.

- **السيناريو (ب)**: يفترض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية مع تبني معدل نمو منخفض على أساس إن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل كما أن المنشآت السياحية المختلفة للدعم والإسناد ستبقى في مستوى يلي الحد الأدنى لاحتياجات السياح.

وإن المجهودات التنموية لقطاع السياحة ستبقى في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية[1].

المطلب الثالث: المقومات السياحية الطبيعية في تونس

تشتغل تونس موقعا ممتازا في منطقة المغرب العربي رغم صغر مساحتها 164162 كيلومتر^2 مقارنة بالأقطار المغاربية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فهي تتوفر على كنوز طبيعية وأثرية وتاريخية ومادية جعلتها من بين أهدم البلدان في المنظمة العربية والمغاربية في مجال السياحة والأقطاب السياحية الهامة في القارة الإفريقية.

توجد تونس في أقصى الشمال الشرقي من القارة الإفريقية يحيط بها حوض البحر المتوسط من الجهتين الشمالية والشرقية وتمتد سواحلها على أكثر من 1300 كيلومتر كما تحتل أعظم توغل

[1] حميدة بوعشة، مرجع سابق، ص98.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في إفريقيا للمتوسط نحو الشمال إذ يفصلها عن **جزيرة صقلية** مضيق يمتد بنحو 140 كيلو متر وتتوفر على شواطئ مناسبة في كل من طبرقة، بتررت، قرطاج، سوسة، جربة وغيرهما[1].

الفرع الأول: التضاريس

وتعتبر تونس من الدول المغاربية جغرافيا وحضاريا، تمثل أرضها نهاية كتل جبال الأطلس وتنوع تضاريسها بين الجبال والغابات والشواطئ والصحراء إلا أن تضاريسها قليلة الارتفاع مقارنة بمثيلاتها في الجزائر والمغرب ويمثل "جبل الشعابني" أعلى قمة في تونس (إذ يصل ارتفاعه إلى 1544 متر)[2]. وثمة جبل "زغوان" أعلى قمته ارتفاعها 1275 متر يوجد به "معبد" يطلق عليه "معبد الماء" يعود تاريخية إلى الحقبة الرومانية، ويحتوي على مغارات أثرية[3]، أما جبال "تمير" و"تقعد" فهي تمتد من الحدود الجزائرية شمال غار الدماء إلى غاية الساحل الغربي المدنية بتررت، وتعتبر هذه المنطقة الجبلية أقل امتداد وارتفاعا من "جبال الظهرية" التونسية التي لا تزيد أعلى قمة بها عن 1205 مترا و يوجد غرب مدينة قفصه" جبل "عرباطة وهو سلسة جبلية تمتد على مسافة 60 كيلومتر من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي (أعلى قيمته على ارتفاع 1165 متر).

تتميز هذه الجبال بوعرة مسالكها بسب الأعراق المكونة لها، وهي أيضا تظل على البحر أو على السهول المنخفضة، وتغطيتها غابات كثيفة وتتخللها أودية عميقة وضيقة ويوجد قرب مدينة "حمام الأنف" جبل بوقرنين (يبلغ ارتفاعه 576 متر)، وقد عرق بهذا الاسم لوجود قمتين مثلا صقيتن به وهو يضم محمية وطنية هي الحديقة الوطنية "ببوقرين".

وتشمل تضاريس تونس على سهل تتخلل سلاسلها الجبلية منها "سهل طبرقة"، "سهل بتزرت" "سهل مكنة"، "سهل الركبة" "وسهل حوكة"، كما تتوفر على سبخات، كسبخة الكليبة"، في سهل النفيضة "سبخة سيدي المعاني" بالسواسي، كما تتوفر تونس على العديد من الأنهار والأودية أهمها "وادي مجردة" وادي مليان إضافة إلى أودية أخرى، مثل وادي زرودة، "مرق الليل" بنهاية وهي تتميز بعدم انتظامها و بأنها سيولا جارفة[4].

---

[1] الجمهورية التونسية،المجال التونسي الوحدات الطبيعة الكبرى
www.hg.eaunet.tn/espcetu.htm. 14M30 15/04/2016.

[2] المرجع نفسه.

[3] الجمهورية التونسية تقرير لمادة أجا 101، منتدى البحار الحر، (7 نوفمبر 2007)
http://albar.clubne.net/montasla.F28/topic-t51htm 16:45 15/04/2016.

[4] ويكبيديا الموسوعة الحرة، "تصنيف أودية تونس"
http://ar:wikipedia.org/wiki%D8%AA%D8%B5%D9%BA%D9%81%A3%D9%88%D8%AF%D9%8A%A9%8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفرع الثاني: الصحراء

وتشكل صحراء تونس (22%) من مساحة البلاد وتتميز بطبقاتها الرسوبية وبكثرة السهول والهضاب، وأيضا بواحاتها التي تشبه إلى حدما واحات الجزائر والمغرب يمثل الواحات الواقعة شمال غرب "شط الجريد"، "توزر"[1]، "نفطة"، "صابرية"، و"دوز" وهي فضاء لصحراء شاسعة مرت عليها قبائل عديدة وقوافل تجارية القرون الخوالي، وتعتبر بوابة المشرق العربي الرابطة مع المغرب وامتداد للصحراء الكبرى التي تتوغل جنوبا في إفريقيا و يتواجد بها سقوطا مثل شط "الجريد" "الفجاج" "غرسة" وهي تتميز بانخفاض ارتفاعها إلى 17 متر تحت مستوى سطح البحر.

إن غنى وجمل الطبيعة في تونس الممزوج بين لبحر والجبال والسهول والصحراء كان من العوامل الأساسية التي ساعدت على تطوير السياحة بهذا البلد، وبالنهوض ببعض الأنماط السياحية كسياحة الشواطئ والسياحة الجبلية والصحراوية مما جعلها قطب سياحيا في المنطقة على الرغم من صغر مساحتها.

الفرع الثالث: الثروة الحموية المعدنية

تزخر تونس أقدم العصور بالعيون والمنابع التي تجري من الشمال إلى الجنوب وهي تتوفر على خصائص علاجية هامة مثل التخفيف من الوزن معالجة آلام الظهر والمفاصل والعيون والأنف والحنجرة وقد تميزت في هذا المجال بعض مناطق الجنوب تحديدا عبر التاريخ في عديد من المدن منها، مدينتي "حامد قابس" و"حامد الجريد" اللتين تتوفر على حمامات للمياه المعدنية الحرة ويقصدها الزوار من كل صواب من داخل البلاد وخارجها للاستشفاء بمياهها الساخنة.

وقد نجحت تونس في العلاج بالمياه المعدنية، واقتحم تجربة أخرى تتمثل في العلاج بمياه البحر التي أصبحت تشكل علاجا مثاليا لعدد من الأمراض لصحية والنفسية والعصبية، إن تعتبر تونس الثانية في العالم بعد فرنسا، من حيث إنجاز العديد من المحطات العلاجية والمنتجات السياحية الحديثة التي ارتفع عددها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إلى 20 مركز وهي تتميز بجودة مستوى الخدمات التي تقدمها لطالبي هذا المنتوج، وبالتالي تعد محورا للنهوض بهذا النمط السياحي[2].

[1] دليل فودورز، السياحي، المغرب وتونس والجزائر (لبنان: الدار العربية للعلوم، 1994)، ص193.

[2] صليحة عشي، مرجع سابق، ص74.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة واستنتاج:

بناءا على الدراسة السابقة والتي أعطت صورة شاملة على الطاقة التقليدي والمتجددة حيث تم التطلع على إنتاج واستهلاك واحتياطي الطاقة التقليدية وتعريفها وكذلك التعرف على مختلف مصادر الطاقة من غاز طبيعي وبترول بالنسبة للطاقة التقليدية والشمسية... بالنسبة للطاقة المتجددة والبديلة.

أما بالنسبة للسياحة فإن تونس تزخر بإمكانيات هائلة تجعلها تحتل الصدارة من حيث اقتصاد السياحة فيها، فقد عرفت تطورا كبيرا، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات السياحية المعتبرة التي حققتها الدولة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة:

لقد انطلقت الدراسة من فرضية محددة وهي أن تحسن العلاقات المغاربية مرهونة على تحسن اقتصاد كل دولة لها و هذا راجع للسياسة الخارجية القائمة بينهم والتي لها أهمية بالغة للمبادلات الاقتصادية بينهم وتساعدهم على بناء صرح تكاملي وهذا ما أثار الجدل بين أطراف الدول المغاربية، فالصراع القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية مازال حديث الساعة و عدم توافقهما يعرقل عملية التكامل والحرب القائمة في ليبيا وتونس.

ومن خلال دراسة البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية المغاربية من حيث المستويات السابقة توصلنا لمجموعة من النتائج النظرية والعملية ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد معالم موضوع الدراسة فالنتائج النظرية،إن دراسة وتحليل لسياسة الخارجية للدول المغاربية من منظور العوامل المؤثرة فيها، يتطلب تفكيك عملية السياسة الخارجية وتحديد محدداتها الخارجية والداخلية والسيكولوجية، وإبراز أهميتها وطبيعة التفاعلات القائمة بهما.إن الدول المغاربية اهتمت بإقامة علاقات شراكة خارج مجالها التكاملي و بشكل انفرادي على حساب علاقاتها البينية وهذا ما أدى إلى ضعف الارتباط والتماسك والتكامل الداخلي وانعكس ذلك على مستوى إنجازات التكامل المغاربي وهو ما يصب في بوتقة واحدة ألا وهي غياب إرادة سياسية حقيقية لدى النخب المغاربية في بناء صرح مغاربي موحد.بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتحديات التي ساهمت في عرقلة هذه التجربة وقد اختلفت نذكر منها: التحديات السياسية: طبيعة النظم السياسية المغاربية الاستبدادية المنغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاح مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغاربية تعرف تعثرا كبيرا، تأزم العلاقات المغاربية حيث تتميز في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك إلى مشكلة الحدود وعدم تسويتها بشكل نهائي، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة عل الإطلاق كما تمثل مسألة الصحراء الغربية أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة خاصة الجزائر والمغرب وقد انعكست نتائج هذه التوترات على العلاقات الاقتصادية المغاربية، وبمعنى أن العلاقات السياسية تنعكس على العلاقات التجارية وهنا نكون بصدد إسقاط عنصر الاتصال المرتبط بالعلاقات الودية بين دول التكامل لكن في الدول المغاربية العلاقات السياسية هي التي تحكم التبادل التجاري وليست المصالح المشتركة والمنافع التي يجب تحقيقها.

التحديات الاقتصادية **وتتجلى أبرز صورها في:** الطبيعة الهيكلية للاقتصاديات المغاربية واعتمادها على تصدير المواد الأولية أمام غياب صناعة تحويلية وهذا ما أدى إلى زيادة الاعتماد على الدول الخارجية الغربية وكنتيجة حتمية استمرار التبعية الاقتصادية للخارج.التحديات التجارية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتي تبرز انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغاربية واستمرار تغليب الطابع العمودي لسياسة الاقتصادية للدول المغرب العربي.

والنتائج العملية؛ أما فيما يخص الشق الثاني للدراسة المتعلق بدراسة حالتي الجزائر وتونس من الجانب الاقتصادي فإن الطاقة هي المورد الأساسي المعتمد عليه في الجزائر أما فيما يخص السياحة في تونس فتساهم وبشكل كبير في تطوير اقتصادها وتنميتها فقد كان أداء صناعة السياحة في تونس إيجابيا، ويتجلى ذلك من واقع حجم الإيرادات التي تم تحقيقها على مستوى هذا القطاع، وكذلك الطاقة في الجزائر التي تحتل مكانة محورية بارزة في قطاع الطاقة العالمي الذي يشهد نموا وطلبا متناميا، حيث يمكن لمصادر الطاقة المتجددة التخفيض من كميات الغاز المستعملة في إنتاج الكهرباء محليا، وبالتالي ويمكن الاستفادة من هذه الكميات بمجالات تدر ربحا أكبر إذ تمكنت الطاقة المتجددة بشكل جزئي مكان النفط والغاز اللذان يستخدمان حاليا لتوليد الطاقة بالجزائر، تصبح الكميات الفائضة متوفرة للتصدير والاستخدام في تطبيقات ذات عائد أكبر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010.
2. أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية، القاهرة دار المصرية البنائية، 1999.
3. إسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد إحداث 9/11، أحمد بيضون، العرب و العلم بعد 2001/9/11، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
4. أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي مستقبل القارة الإفريقية، ط1، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001.
5. بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2010.
6. بطرس بطرس غالي، الحكومية العالمية، كتاب أكتوبر، القاهرة، دار المعارف، 1992.
7. جاسم علي خرسان، العولمة و التحدي الثقافي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 2001.
8. حسن عمر، التكامل الاقتصادي المنشودة العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.
9. حسن عمر، الجات و الخصخصة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، بدون سنة نشر.
10. حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.
11. حسن نافعة، التنظيم العالمي من الحلف المقدس إلى الأمم المتحدة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسة، 1997.
12. سامي ريحانا، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان 1998.
13. سليمان المنذري، السوق العربية في عصر العولمة، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004,
14. السيد أمين شبلي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة، عالم الكتب، مصر، 2001.
15. السيد نسيم، في مفهوم العولمة، في أسامة أمين الخولي، ندوة العرب و العولمة، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
16. صلاح أحمد هويدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة ، الطبعة الأولى، دار الوفاء للدنيا، الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
17. عبد المنعم السعيد، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل و الوحدة سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

18. عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي، ط2، القاهرة، 2006-2008.
19. عبد الوهاب بن خليف، الإتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار فرطية للنشر والتوزيع، 2009.
20. عدنان السيد، العرب في قيد دائرة النزاعات الدولية، دار الرشيد، بيروت، لبنان،2001.
21. عدنان صافي، الجغرافيا السياسية، مركز الكتاب الأكاديمي، مصر، 1999.
22. علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مراكز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
23. علي عبد الفتاح أبو شوار، الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007.
24. عماد جاد، الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط، الواقع و احتمالات المستقبل .
25. عماد جاد، رؤية الدول العربية للسياسة الخارجية الفرنسية و الألمانية و البريطانية تجاه القضية الفليسطينية في وقاء سعد الشربيني، الإتحاد و الوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، مركز بحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
26. فراسيس فوكوباما، نهاية التاريخ و الإنسان الأخير، ترجمة : فؤاد شاين و آخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1993.
27. فريدة عزيز، النظام العالمي الجديد و القرن 21، دار الرشيد، بيروت ، لبنان، 1994 .
28. فؤاد أبو سنيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة، الدار المصرية البنائية، 2004.
29. كارل دوتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمود محمود شعبان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1983.
30. كامل بكري، الاقتصاد الدولي للتجارة و التمويل، الإسكندرية، دار جامعة، 2002.
31. لبيب شقير، الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها، ج2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1986.
32. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين 19 و20، الطبعة الأولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2002.
33. محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية العامة المنظمات الدولية والإقليمية، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

34. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي، 1990.
35. محمود محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسة للإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة للتكامل العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1988.
36. مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2005.
37. مصطفى بخوش، حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات و الأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
38. نبيل علي، الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي في مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، كنية مدبولي، القاهرة، مصر، 2003.
39. نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، بيروت، مراكز دراسات الوحدة العربية، 1979.
40. نهال فريد مصطفى نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية، دار الجامعة، 2005.
41. وليد عبد الحي، تحول مسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، الجزائر.

المجلات والمقالات

1. الأمانة العامة لمجلس التعاون، مجلس التعاون للدول الخليج العربية، ثلاثون عاما من الإنجازات، 2010/07/20.
2. بلعور سليمان، التحديات التي يواجهها تكتل مجلس التعاون الخليج العربي، الملتقي الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية ومن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي الجزائر، 26-2012/02/27.
3. بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول: آثار انعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-2006/11/14.
4. بهجت قواني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5. التقرير الإستراتيجي العربي، 1996، مركز الدراسات السياسية، مؤسسات الأهرام، القاهرة، مصر، 1997.
6. تمغارت اسمهان، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة، 2004-20013 كلية الحقوق العلوم السياسة، جامعة ورقلة، العدد 9، جوان 2013.
7. تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي في منطقة تبادل حر أورومتوسطية، الملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 13-2006/11/14.
8. جمال عمورة، ملال درحمون، المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية، الندوة الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-2004/5/9
9. رحماني موسى، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج، الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي ككلية لتحسين و تفعلي الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 8-2004/5/9.
10. زايد عبيد الله مصباح، إتحاد المغرب العربي الطموح والواقع في المستقبل العربي، العدد 236، أكتوبر، 1998.
11. سامية بيبرس، الشراكة الأورومتوسطية، وحوار الثقافات محلية السياسة الدولية، العدد 155، جانفي 2004، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.
12. سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة، مقارنة بين السياستين الأمريكية و الإسبانية، مجلة إستراتيجية، العدد 2013/6/4، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
13. سهام حروي، سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المغاربة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 8، نوفمبر 2012.
14. سوسن حسين، أوروبا الغربية وهمومها الشرقية، في مجلة السياسة الدولية، عدد 108، أفريل 1993.
15. صفاء موسى، قمة اتجاهات الوحدة الأوروبية 21-22 جويلية 1993، في مجلة السياسة الدولية، عدد 114، 1993.
16. طويل نسيمة، سياسة الجوار الأوروبي و آثرها على دول الجنوب المتوسط، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 2012/6/8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

17. عامر لطفي، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأورو-متوسطية، المستقبل العربي، عدد 340، يونيو 2007.
18. العرباو بنصير، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 17، جامعة سطيف 2.
19. عماد جاد، الإتحاد الأوروبي تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.
20. عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 1998 .
21. محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة و مستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.
22. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن الترتيبات الأمنية في المتوسط السياسية الدولية، عدد 174، أكتوبر 2008.
23. مصطفى عبد العزيز مرسي، توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط، من مجلة شؤون عربية، عدد 199، 2004.
24. وفاء نسيم، التعاون الأورو متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، أكتوبر 1999، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أمحمد بن زايد، توسيع الإتحاد الأوروبي نحو أوربا الشرقية، رهانات وآفاق، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
2. بوزيد عمر، البعد المتوسطي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي، تنافس في إطار تكامل، رسالة دكتورة، غير منشورة، 2009، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
3. بوصبيع صالح رحمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2011.
4. حمدوش رياض، الأمن الأوروبي في العلاقات الفرنسية الألمانية بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-1423.
5. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل الكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة التجارب مختلفة، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006-2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6. عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة و آثارها على الاقتصاديات الدول النامية، "دراسة بعض آثار المحتملة على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورومتوسطية على الجزائر، رسالة ماجيستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007-2008.
7. نعيم سلطان شيوط، التكتل الأوروبية، ماله على ضوء التحديات التي يواجهها، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2001.

Les livres en français :

1. Arset du 5 Mai 1982, Affaire 1581, Recueil 1982.
2. Bernrd Bruneteau, histoire de l'unification européenne, prépas histoire paris, acolin, 1996.
3. Bichara khader, ed.coopération euro-arabe 3 volen (louvaix, la Neuve : CER-Mac, 1982.
4. Bichara khader, le grand Maghreb et l'Europe (Paris Bruxelles : published, Ouorun, cermac, 1992.
5. CEE , Billan de la politique méditerranéen de la communauté, 1975, 1998.
6. CEE, la communauté européenne face au bassin méditerranéen, document établi par expert, (Luxembourg : 1984, p12).
7. Edgar Morin, Penser l'europe au vif du sujet, paris, Gallinard 1990.
8. Ernast Hass, The unity of Europe: political social and economical forces, 1950-1957, London stevens, 1958.
9. Europe information, la communauté européenne et le monde arabe, de 38\1982,.
10. Fathahlah Oualallow, Apres Barcelone le Maghreb est nécessaire, Ed l'Harmattan, 1996.
11. Haroun, les oppotunités d'integration au Maghreb, approche théorique et perspectives concretes, thèse de doctorat en sciences economiques, NICE Sophia Antipolis, 1998.
12. J E Mittaine et F pequerul, les unions économiques régonales armand colin, Paris, 1999.
13. Micheal Hass, International systems: a behavioral approach, New York, Chandler publishing, 1974.
14. Otmanebehenniché, le partiateuro méditerranéen les enjeux officeds, publication suniversitaires, Alger 2011.
15. Vers une politique méditerranéenne rénovée : propositions pour la période 1992, 1996, communication de la commission au conseil, 812 final, les juin 1990, SEC 90.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Forums et magazines:

1. Chris Discon, South East asia in the world economy, Cambridge university, press New York, 1991.
2. Direction de la politique économique générale : « Enjeux sur le narc de l'élargissement de l'union Européenne à l'est », document de travail n°87, ministère des finances et de la privatisation, Maroc, Avril, 2003.
3. Dominique riviere, les aires négionales et les pays, image économique du monde, panorama annuel, paris, Armand colin, 2006.
4. Michel Deppler, Audela de l'integration, revue de finance et developpement, volume 41 N°2 Washington, Juin 2004.
5. Monika wohlfeid, l'allimagne et l'europe centrale, politique étrangère, Paris, n° 3, 1996.
6. Nicolas Noussis, Acces à l'union européenne, droit économie politique, 9éme ed révisé Ed noes Edit mur, 1999.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس

فهرس
فهرس
شكر وتقدير
إهداء
مقدمة أ_ه
الفصل الأول :الإطار النظري للسياسة الخارجية لدول المغرب العربي..... 08
المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية..... 08
المطلب الأول :ماهية السياسة الخارجية 08
المطلب الثاني :محددات السياسة الخارجية 16
المطلب الثالث :أهمية السياسة الخارجية 17
المبحث الثاني :التطور التاريخي الكرونولوجي للسياسة الخارجية المغاربية 22
المطلب الأول :تاريخ نشأة الاتحاد المغاربي 23
المطلب الثاني :أهداف دول المغرب العربي من وراء التكتل..... . 23
المطلب الثالث :السياسة الخارجية المغاربية 30
الفصل الثاني :التكامل و الاندماج المغاربي 41
المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للاندماج الاقتصادي 42
المطلب الأول :ماهية التكامل الاقتصادي..... . 42
المطلب الثاني :مراحل التكامل الاقتصادي 48
المطلب الثالث :دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي 50
المبحث الثاني :مؤشرات الاندماج الاقتصادي المغاربي 53
المطلب الأول :الموارد المتاحة في دول المغرب العربي 53
المطلب الثاني :الدوافع المساعدة على تحقيق التكامل المغاربي..... . 60
المطلب الثالث :المعوقات الاقتصادية التي حالت دون بناء التكامل..... . 64
الفصل الثالث :البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية لكل من الجزائر، تونس (دراسة حالة) 73
المبحث الأول :اقتصاد الطاقة في الجزائر..... . 73
المطلب الأول :واقع الطاقة في الجزائر..... 73
المطلب الثاني :مؤشرات احتياطي و إنتاج واستهلاك الطاقة التقليدية في الجزائر 77

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثالث :أهم فروع إنتاج الطاقات المتجددة 81
المبحث الثاني: اقتصاد السياحة في تونس 83
المطلب الأول :المؤشرات السياحية في تونس..... . 83
المطلب الثاني :إستراتيجية التنمية السياحية في تونس..... 85
المطلب الثالث :المقومات السياحية الطبيعية في تونس..... 88
خاتمة 92

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص

لقد فرضت هذه الدراسة: التعمق في السياسة الخارجية للدول المغاربية ،فهي تنظم نشأة الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى، وهذا ما تطرقت إليه في الفصل الأول، فالسياسة الخارجية المغاربية وتكاملها، وأهداف الدول من وراء تكتلها من جانبها الاقتصادي ومن ثم تطرقنا إلى الفصل الثاني وهو التكامل والاندماج المغاربي لتوضيح ماهية الاندماج بصفة عامة ومن ثم الاندماج المغاربي بصفة خاصة، ومن مؤشرات و دوافع وروابط مشتركة بين دول المغرب العربي تساعدها في التكتل فيما بينها و لدراستها بدقة ،أخذنا بعدين اقتصاديين مختلفين لدولتين شقيقتين الجزائر وتونس وتطرقت بدراسة حالة الاقتصاد الطاقوي في الجزائر والسياحة في تونس لكونهما يعتمدان بكثرة على هذين الموردين الطبيعيين.

Résumé:

Cette études a imposé : d'être profond dans les politiques internationaux pour les payées maghrébin, cette étude permet d'organisé la création du relations des payées les uns avec les autres, et pour cela nous avons discuté dans le premier chapitre, le politique extérieurs magrébin et leur intégration, et les buts des payés à travers leurs coopération du coté économique, et nous avons présenté dans le deuxième chapitre l'intégration de la production Magrébin pour expliquer quoi coalition d'une manière général et après la coalition maghrébin d'une manière particulièrement, et parmi les indicateurs et motivations et les liaisons commune entre les payés Magrébin Arabie a aidé les déférents front entre eux, et pour bien étudier ça, on a pris deux dimensions précise, deux dimension économiques déférents pour deus payés proche par exemple l'Algérie et la Tunisie, et on a démente l'état économique énergique dans l'Algérie et le tourisme au Tunisie à cause qu'ils ont dépend beaucoup pour ces deux ressources naturels.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com